

الضرر النفسي والتعويض المالي عنه دراسة مقارنة

د. محمد عبدالعزيز سعد اليمني^(*)

(*) أستاذ مشارك بقسم الثقافة الإسلامية - كلية التربية - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

ملخص البحث:

البحث يشتمل على أربعة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول في المدخل إلى الدراسة وفيه: ١ - المقدمة. ٢ - أهمية البحث وأسباب اختياره. ٣ - مشكلة البحث وأسئلته ٤ - أهداف البحث. ٥ - منهج البحث. ٦ - حدود البحث. ٧ - الدراسات السابقة. ٨ - مباحث الدراسة.

المبحث الثاني: في الضرر النفسي وأنواعه، وفيه ثلاثة مطالب هي: المطلب الأول: في معنى الضرر وأنواعه. والمطلب الثاني: في معنى الضرر النفسي وأنواعه. والمطلب الثالث: في علاقة الضرر النفسي بالضرر الأدبي والمعنوي.

المبحث الثالث: في التعويض المالي عن الضرر النفسي في القانون، وفيه أربعة مطالب، هي: المطلب الأول: في معنى التعويض وأنواعه. والمطلب الثاني: في تاريخ التعويض عن الضرر النفسي. والمطلب الثالث: في حكم التعويض المالي عن الضرر النفسي في القانون الوضعي. والمطلب الرابع: في تقدير التعويض المالي عن الضرر النفسي.

المبحث الرابع: في التعويض المالي عن الضرر النفسي في الشريعة، وفيه مطلبان، هما: المطلب الأول: في أساس التعويض في الشريعة وضابطه. والمطلب الثاني: في حكم التعويض المالي عن الضرر النفسي في الشريعة.

المبحث الأول المدخل إلى الدراسة

١ / ١ المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
نبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد نهى النبي ﷺ عن الإضرار بالآخرين في قوله: (لا ضرر ولا
ضرار)^(١) وقد استنبط الفقهاء قواعد فقهية كثيرة من هذا الحديث كقاعدة
(الضرر يزال) وقاعدة: (الضرر لا يزال بالضرر)^(٢) وغيرها من القواعد.

والآلام النفسية التي تحصل للمرء نتيجة الاعتداء عليه بقول، أو فعل لا
يتعرض لبدنه ولا لماله؛ لكنه يعد مهانة له، وكذلك ما يحصل من الآلام النفسية
التي تحصل نتيجة الإخلال بالالتزامات كعدم تنفيذ العقد في وقته كلها أضرار
داخلة ولاشك في النهي الوارد في الحديث، ولكن هل يمكن تعويض المتضرر
نفسياً بالمال؟ وكيف يكون تقدير التعويض المالي؟ وقبل ذلك مامعنى الضرر

(١) أخرجه مرسلاً مالك في كتاب الأقضية، باب القضاء في المرفق، الموطأ بشرح
الزرقاني ٤/٤٠، ومرفوعاً ابن ماجه في كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما
يضر بجاره، سنن ابن ماجه ٢/٧٨٤، والدارقطني في كتاب الأقضية والأحكام ٤/
٢٢٧-٢٢٨، والبيهقي في كتاب آداب القاضي، باب ما لا يحتمل القسمة، السنن
الكبرى ١٠/١٣٣، والحاكم في كتاب البيوع، المستدرک ٢/٦٦، وقال: (حديث
صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي في تلخيصه بذي
المستدرک، وأحمد في المسند ١/٣١٣، ٥/٣٢٧، والطبراني في الكبير ١١/٢٢٨،
والحديث لا تخلو طرقه الكثيرة من مقال، لكنه بمجموعها لا يقل عن درجة الحسن،
فطرقة تقوي بعضها بعضاً. انظر: الأربعين النووية ص ٦٧، وجامع العلوم والحكم
٢/٢٠٧-٢١١، وإرواء الغليل ٣/٤١٣، و الهداية في تخریج أحاديث البداية للغماري
٨/١٠-١٤، والتعليق المغني على الدارقطني للعظيم آبادي ٤/٢٢٧-٢٢٨، ومصباح
الزجاجة للبوصيري ٢/٢٢١.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٧٣ وما بعدها، والأشباه والنظائر للسبكي ١/
٤١ والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٣-٧٤.

النفسي وما أنواعه وما علاقته بالمسؤولية التقصيرية والعقدية؟ وما علاقة الضرر النفسي بالضرر الأدبي والمعنوي؟ هذه الأسئلة وغيرها هي ما سأحاول الإجابة عنها من خلال النظر في القوانين الوضعية العربية والأجنبية ومقارنتها بالشرعية الإسلامية.

وأنبه إلى أن الضرر يراد به في البحث الضرر الناتج عن الخطأ والتقصير لا الناتج عن الجناية والجريمة فهذا داخل في القانون الجنائي، والبحث - هنا - مقتصر على الأضرار الداخلة في القانون المدني.

٢/١ أهمية البحث وأسباب اختياره:

تبرز أهمية الموضوع وأسباب اختياره فيما يلي :

- ١ - أن للتعويض عن الضرر - عموماً - مكانة كبيرة في القانون المدني، وفي المسؤولية التقصيرية والعقدية.
 - ٢ - حاجة القضاء إلى بيان أحكام التعويض عن الضرر عموماً، لكثرة وقائعه، وصعوبة تقديره في كثير من الأحيان.
 - ٣ - أن الضرر النفسي والتعويض عنه مالياً لم يخصص برسالة - على حسب علمي - وإن درس جزئياً في الرسائل المخصصة للضرر الأدبي والمعنوي.
 - ٤ - بيان كيفية معالجة القانون الوضعي للضرر النفسي.
 - ٥ - بيان طريقة تقدير التعويض المالي عن الضرر النفسي في القوانين الوضعية؟ والخلاف في ذلك.
 - ٦ - أهمية مقارنة آراء القوانين الوضعية بالشرعية الإسلامية.
- هذه الأسباب وغيرها هي التي دعنتني لاختياره موضوعاً لهذا البحث.

٣/١ مشكلة البحث وأسئلته:

المشكلة الرئيسة للبحث هي الجواب عن السؤال التالي: هل يصح قانوناً،

أو شرعاً التعويض المالي عن الضرر النفسي؟ وكيف يمكن تقدير التعويض؟
وأهم الأسئلة التي سأحاول الإجابة عنها في هذا البحث هي :

- ١ - مامعنى الضرر النفسي؟ وما أنواعه؟
- ٢ - ما علاقة التعويض عن الضرر النفسي بالمسؤولية التقصيرية والعقدية؟
- ٣ - ما علاقة الضرر النفسي بالضرر الأدبي والمعنوي؟
- ٤ - متى نشأ التعويض المالي عن الضرر النفسي وما تاريخه؟
- ٥ - هل وقع خلاف بين القوانين الوضعية حول التعويض المالي عن الضرر النفسي، وما الراجح في ذلك؟
- ٦ - ما رأي الفقهاء في التعويض المالي عن الضرر النفسي؟

٤ / ١ أهداف البحث:

الوصول إلى الإجابة عن الأسئلة السابقة وعلى رأسها هل يصح التعويض المالي عن الضرر النفسي؟ وكيف يقدر التعويض وما مدى صعوبة ذلك؟ ومتى نشأت فكرة التعويض المالي عن الضرر النفسي وما الصعوبات التي واجهتها؟

٥ / ١ منهج البحث:

هو منهج استقرائي:أحاول فيه - قدر الاستطاعة - استقراء موضوع البحث من الآراء، والأدلة وغيرها في مظانها.
وصفي: أصف فيه مسائل البحث ومطالبه وصفا دقيقاً متجرداً.
تحليلي: أحلل فيه الآراء والأقوال وأحررها.
مقارن: أقارن فيه بين الأقوال المتعارضة، وأناقش الأدلة وأبين الراجح منها.

٦ / ١ حدود البحث:

البحث يركز على التعويض المالي عن الضرر النفسي من ناحية معنى الضرر عموماً، وأنواعه، ومعنى التعويض، ثم معنى الضرر النفسي وأنواعه، وعلاقته بالمسؤولية التقصيرية والعقدية، وعلاقته بالضرر الأدبي والمعنوي،

وآراء القوانين الوضعية حول التعويض المالي عن الضرر النفسي ومناقشة الآراء والأدلة وبيان الراجح، وكيفية التعويض، وتاريخ نشأة التعويض المالي عن الضرر النفسي، وآراء الباحثين في الفقه الإسلامي، ومقارنة ذلك بالقانون الوضعي.

٧/١ الدراسات السابقة:

تحدثت دراسات وبحوث كثيرة عن الضرر الأدبي والمعنوي مثل: الحق في التعويض للحمادي، والفعل الضار والضمان فيه لمصطفى الزرقا، والحق في التعويض عن الضرر الأدبي لياسين يحيى، والتعويض عن الضرر المعنوي لخالد الشعيب، والتعويض عن الضرر الأدبي الناشئ عن المسؤولية التقصيرية لأحمد منصور، والضرر الأدبي وانتقال الحق في التعويض عنه لناصر الشميلة، والضرر الأدبي -دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون لعبد الله النجار، بالإضافة إلى الكثير من كتب القانون المدني التي تحدثت عن الضرر الأدبي والمعنوي^(١). وبما أن الضرر الأدبي - المعنوي- يشمل الضرر النفسي وغيره كما سيتضح عند الحديث عن معنى الضرر الأدبي، كان هذا البحث متميزاً بالتركيز على الضرر النفسي دون سواه، والتفصيل في ذلك ومحاولة الإلمام بمباحثه، وجمع شتاته، وتخليصه من باقي الأنواع المشتركة معه في الضرر الأدبي والمعنوي.

٨/١ مباحث الدراسة:

قسمت البحث للحصول على الهدف المطلوب إلى أربعة مباحث وخاتمة

هي :

المبحث الأول: المدخل إلى الدراسة ويشتمل على:

١ - المقدمة. ٢ - أهمية البحث وأسباب اختياره. ٣ - مشكلة البحث

(١) هذه الكتب وغيرها من أبرز مراجع البحث، وتجد تفصيلاً عن بيانات الكتب في فهرس المراجع.

وأُسئلته. ٤ - أهداف البحث. ٥ - منهج البحث. ٦ - حدود البحث. ٧ -
الدراسات السابقة. ٨ - مباحث الدراسة.

المبحث الثاني: الضرر النفسي وأنواعه.

المطلب الأول: معنى الضرر وأنواعه.

المطلب الثاني: معنى الضرر النفسي وأنواعه.

المطلب الثالث: علاقة الضرر النفسي بالضرر الأدبي والمعنوي.

المبحث الثالث: التعويض المالي عن الضرر النفسي في القانون.

المطلب الأول: معنى التعويض وأنواعه وأساسه.

المطلب الثاني: تاريخ التعويض عن الضرر النفسي.

المطلب الثالث: حكم التعويض المالي عن الضرر النفسي في القانون
الوضعي.

المطلب الرابع: تقدير التعويض المالي عن الضرر النفسي.

المبحث الرابع: التعويض المالي عن الضرر النفسي في الشريعة.

المطلب الأول: أساس التعويض في الشريعة وضابطه.

المطلب الثاني: حكم التعويض المالي عن الضرر النفسي في الشريعة.

الخاتمة.

المبحث الثاني الضرر النفسي وأنواعه

المطلب الأول معنى الضرر وأنواعه

١/٢ معنى الضرر:

الضرر لغة: يطلق على معان كثيرة، منها: الهزال وسوء الحال، والقحط، والشدة، وما كان ضد النفع، والنقص في الشيء، والنقص في الأموال والأنفس^(١)، والمعاني الثلاثة الأخيرة أقرب إلى المعنى المراد هنا.

الضرر اصطلاحاً: عرف بتعريفات كثيرة، منها:

- ١ - عرف بأنه: "الإخلال بمصلحة مشروعة للنفس، أو الآخرين، تعدياً، أو تعسفاً، أو إهمالاً"^(٢) وهذا تعريف للضرر باعتبار سبب حدوثه.
- ٢ - وعرف بأنه: "كل نقص يلحق الشخص سواء أكان في مال متقوم

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور ٤/٤٨٢ وما بعدها، والقاموس المحيط للفيروز آبادي ص ٥٥٠، وأساس البلاغة للزمخشري ص ٢٦٨، ومختار الصحاح للرازي ص ١٨٣، والمصباح المنير للفيومي ص ١٣٦، ومحيط المحيط للبستاني ٢/١٢٤١-١٢٤٢. وقد وردت مادة (ضرر) ومشتقاتها في القرآن في أربعة وسبعين موضعاً. انظر الضرر لموافي ١/٢٤ وما بعدها. وذلك على وجوه منها: ١ - بمعنى البلاء والشدة ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ يونس: ١٠٧. ٢ - وبمعنى المرض والوجع والعلّة ومنه قوله تعالى: ﴿وَالصَّبْرِينَ فِي أَلْبَاسٍ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ أَلْبَسَ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ البقرة: ١٧٧. ٣ - والنهي عن أفعال الضرار ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُصَاكِرْ وِلْدَةً بِوِلْدَتِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوِلْدَةٍ﴾ البقرة: ٢٣٣.

(٢) الضرر في الفقه الإسلامي لموافي ١/٩٧.

محترم، أو جسم معصوم، أو عرض مصون"^(١)، وهذا تعريف للضرر باعتبار محله.

٢/٢ أنواع الضرر: الضرر نوعان:^(٢)

١ - النوع الأول: الضرر المادي (الحسي)، وينقسم إلى قسمين:

أ - الضرر البدني:

والمراد به: ما يقع على البدن، بإزهاق نفس، أو جناية على جنين، أو إبانة عضو من الأعضاء، أو تعطيل معنى من المعاني، كإحداث الشلل في اليد، أو إذهاب السمع والبصر، أو جرح، أو تشويه ينقص الجمال، أو عاهة مقعدة عن العمل والكسب^(٣).

ب - الضرر المالي:

وهو ما كان محل الضرر مالا، سواء أكان حيواناً، أم منقولاً، أم عقاراً، سواء أكان الضرر اللاحق إتلافاً تاماً للذات، أو تعطيلاً لبعض الصفات، أو إحداث نقص فيها، أو تعيب، حيث يخرج المال عن أن يكون منتفعاً به المنفعة المطلوبة، أو يؤدي ذلك إلى نقصان قيمته^(٤).

(١) انظر: التعويض عن الضرر لمحمد بوساق ص ٢٨، ونظرية الضمان للزحيلي ص ٢٥،

والضمان للخفيف ص ٣٨، والتعويض عن الضرر للزحيلي ص ١١، وبدائع المنن للساعاتي ١٩٣/٢، وإيقاظ الهمم المنتقى من جامع العلوم والحكم للالهالي ص ٤٢٣.

(٢) أي باعتبار ما وقع عليه الضرر، وإلا فالضرر يقسم باعتبارات كثيرة، لكن المهم للبحث هو هذا التقسيم فتم الاختصار عليه اختصاراً.

(٣) انظر: ضمان العدوان لمحمد سراج ص ١٥١، والتعويض عن الضرر لبوساق ص ٣٩، والضمان للخفيف ص ٣٨، والتعويض عن الضرر للزحيلي ص ١٣، والحق في التعويض للحمادي ص ١٦٢.

(٤) انظر التعويض عن الضرر لبوساق ص ٤٠، والتعويض عن الضرر للزحيلي ص ١٢، وضمان العدوان لسراج ص ١١٨.

٢ - النوع الثاني: الضرر الأدبي والمعنوي:

الضرر المعنوي في القانون هو مرادف للضرر الأدبي فيعبرون أحياناً بالأدبي^(١) وأحياناً أخرى بالمعنوي^(٢)، وأحياناً بالأمرين^(٣).

ويعرفون الضرر الأدبي والمعنوي بأنه: الضرر الذي يصيب الإنسان في غير ماله. وعبروا عن ذلك بتعبيرات مختلفة، منها: أنه "الضرر الذي لا يصيب الشخص في ماله"^(٤) وقيل هو: "كل ألم إنساني غير ناتج عن خسارة مالية"^(٥) فهو يشمل عندهم ما يلي:

١ - ما يصيب الجسم من جراح يسبب الألم، ويشوه الجسم كله، أو بعضه إذا لم يؤد إلى نقص في القدرة على الكسب، أو يؤد إلى إنفاق مال؛ لأنه يكون في الحالين الأخيرتين ضرراً مالياً وأدبياً - معنوياً -.

٢ - وما يصيب الشرف والاعتبار، مثل: القذف، والسب.

٣ - وما يصيب الشعور والعاطفة عند خطف الابن، أو الاعتداء على الأب والأم.

٤ - ما يصيب الشخص من مجرد الاعتداء على حق ثابت له، وإن لم يصبه ضرر مادي، مثل: ما لو دخل شخص أرض آخر غصباً^(٦).

ويفهم مما سبق: أن الضرر النفسي من أهم عناصر الضرر المعنوي والأدبي في القانون. ولكن القانونيين أدخلوا في الضرر المعنوي بعض أنواع الضرر الواقع على الجسد، مع أن الفرق ظاهر بين الضرر الجسدي الظاهر

(١) انظر: الوسيط للسنهوري ١/٨٦٤، ومصادر الالتزام للصدّة ص ٥٩٠، ومصادر الالتزام لأنور سلطان ص ٣٣١.

(٢) انظر: الكامل في شرح القانون المدني لموريس نخلة ص ٧٦.

(٣) انظر: الحق في التعويض للحمادي ص ٢٢٢-٢٤٩.

(٤) الوسيط ١/٨٦٤.

(٥) الكامل في شرح القانون المدني لنخلة ص ٧٦.

(٦) انظر الوسيط للسنهوري ١/٨٦٤-٨٦٥، ومصادر الالتزام للصدّة ص ٥٩٠، ومصادر

الالتزام لأنور سلطان ص ٣٣١، وموجز أصول الالتزامات لمقرس ص ٣٥٢.

المحدد، وبين الضرر المعنوي والنفسي غير الظاهر والمحدد. فدمجهم في نوع واحد يؤدي إلى التسوية بينهم؛ مما قد يسبب خطأ في النتيجة، والحكم.

المطلب الثاني

معنى الضرر النفسي وأنواعه

٣/٢ معنى الضرر النفسي:

سبق ذكر أن الضرر النفسي من أهم عناصر الضرر الأدبي، فالضرر الأدبي يشمل الضرر النفسي وغيره، كبعض صور الضرر الجسدي^(١).

ولم أجد من القانونيين - حسب اطلاعي - من أفرد الضرر النفسي بتعريف.

لذلك يمكن تعريف الضرر النفسي في القانون بأنه : ما يصيب قلب المرء من ألم، أو حزن، أو هم؛ نتيجة الاعتداء عليه^(٢) أو على قريب له بقول أو فعل أو كتابة، أو نتيجة الإخلال بعقد، أو التزام؛ إذا كان ذلك بغير وجه حق.

٤/٢ أنواع الضرر النفسي:

يختلف تقسيم الضرر النفسي باختلاف الاعتبار المراعى ومن ذلك مايلي:

-
- (١) انظر الضرر الأدبي للنجار ص٣٢، والحق في التعويض عن الضرر الأدبي لياسين محمد يحيى ص٦، والضرر الأدبي لناصر الشمايله ص١٦،١٧، وتعويض الضرر في المسؤولية المدنية لأبو الليل ص١٣٠، والتعويض عن الضرر المعنوي لخالد الشعيب مقال في مجلة الشريعة والقانون، العدد ٢٤، ص ٣٦٣-٣٦٨، والتعويض عن الضرر الأدبي الناشئ عن المسؤولية التقصيرية وانتقاله لأمجد محمد منصور، مقال في المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد: ٣٩، ص ٥١-٥٢، والتعويض بين الضرر المادي والأدبي والموروث لمحمد أحمد عابدين ص ١٨٠-١٨١، والتعويض عن الضرر المعنوي في المسؤولية المدنية لمقدم السعيد ص٥٢.
- (٢) يشمل الاعتداء عليه الاعتداء على جسده، أو ماله، أو عرضه، أو شرفه، أو حق من حقوقه، أو غير ذلك من أوجه الاعتداء.

أ - أنواع الضرر النفسي بالنظر إلى كيفية وصورة السبب المؤدي للضرر:

١ - ضرر نفسي نتيجة الاعتداء بالفعل على:

أ - الجسد.^(١)

ب - المال.

ج - الدين.

د - الشرف والعرض.

هـ - أي حق من الحقوق.

٢ - ضرر نفسي نتيجة الاعتداء بالقول على الدين، أو الشرف، أو حق من الحقوق.....الخ.^(٢)

٣ - ضرر نفسي نتيجة الاعتداء بالكتابة، أو الإشارة على أي حق من الحقوق.

ب - أنواع الضرر النفسي بالنظر إلى طبيعة السبب المؤدي للضرر:

١ - ضرر نفسي ناتج عن عمل جنائي، وهذا لامتدخ له في هذا البحث، وليس مراداً هنا.

٢ - ضرر نفسي ناتج عن خطأ، أو تقصير، مثل أن يقع حادث مروري يؤدي إلى إعاقة من وقع عليه الخطأ فتؤثر الإعاقة في نفس المعاق أو قريبه، وهو المعبر عنه في القانون بالمسؤولية التقصيرية.

٣ - ضرر نفسي ناتج عن الإخلال بالعقود، أو الالتزامات، وهو المعبر عنه في القانون بالمسؤولية العقدية.

ج - أنواع الضرر النفسي بالنظر إلى من وقع عليه الضرر النفسي:

١ - الضرر النفسي الواقع على المصاب نفسه، كمن وقع عليه حادث مروري.

٢ - الضرر النفسي الواقع على غير المصاب كقريب المصاب، مثلاً.

(١) أي جسد المصاب، أو جسد قريبه الذي يتأثر بسبب الاعتداء عليه.

(٢) يدخل في ذلك الدعوى الكيدية بملكية مال المدعى عليه.

د - أنواع الضرر النفسي بالنظر إلى تجرده، أو مصاحبته لضرر آخر:

١ - ضرر نفسي مجرد، كالواقعة نتيجة قذف، أو تشهير غير متعمد لا يوقع أضراراً أخرى.

٢ - ضرر نفسي مصاحب لضرر جسدي، أو مالي.

٥/٢ أمثلة الضرر النفسي:

الأمثلة كثيرة، واكتفي - هنا - ببعض الأمثلة التي تغني عن غيرها:

١ - الألم النفسي الناتج عن حادث مروري يؤدي إلى إعاقة من وقع عليه الخطأ.

٢ - إذا دخلت دواب في حقل رجل فأتلفته، فأدى ذلك إلى ألم نفسي في قلب صاحب الحقل.

٣ - إذا رمى شخص آخر بالاختلاس؛ مما أوقع أبلغ الأثر في نفسه.

٤ - إذا أتلّف رجل - خطأ - أوراقاً مهمة لشخص آخر.

٥ - نشر بيان بإفلاس رجل خطأ؛ مما أوقع أبلغ الضرر النفسي في قلب الرجل المشهر به.

٦ - إدخال تعديل في كتاب بدون إذن صاحبه، فأدى ذلك إلى أذى نفسي.

٧ - انتحال شخص لقب شخص آخر؛ مما يؤدي إلى ألم نفسي للمعتدى عليه.

(١) انظر في الأمثلة: الحق في التعويض لياسين يحيى ص ١٤-١٨، والوسيط للسنهوري ١/ ٨٦٤-٨٦٥، وموجز أصول الالتزامات لمقرس ص ٣٥٢، ومصادر الالتزام للصدّه ص ٥٩١، والضرر الأدبي للنجار ص ٣٢، والضرر الأدبي للشمايله ص ١٦-١٧، والكمال في شرح القانون المدني لموريس نخله ٢/ ٧٦-٧٧، وتعويض الضرر في المسؤولية المدنية لإبراهيم أبو الليل ص ١٢٩، والتعويض عن الضرر الأدبي الناشئ عن المسؤولية التقصيرية لأحمد منصور ص ٥٢-٥٣، والحق في التعويض لأحمد الحمادي ص ١٧٥-١٧٨، والتعويض عن الضرر المعنوي في المسؤولية المدنية لمقدم السعيد ص ١٨٤-٢١٢.

إلى غير ذلك من الأمثلة للضرر النفسي^(١).

المطلب الثالث

علاقة الضرر النفسي بالضرر الأدبي والمعنوي

علاقة الضرر النفسي بالضرر الأدبي والمعنوي هي علاقة الجزء بالكل، فالقانونيون جعلوا الضرر النفسي - وهو الذي يصيب العاطفة والشعور - من ضمن الضرر الأدبي والمعنوي الذي سبق بيان معناه. حيث إن الضرر الأدبي والمعنوي يشمل في القانون بالإضافة إلى الضرر النفسي بعض الأضرار الجسدية والمعنوية التي لا تؤدي إلى خسارة مالية^(٢).

المبحث الثالث

التعويض المالي عن الضرر النفسي في القانون

المطلب الأول

معنى التعويض وأنواعه وأساسه

١/٣ معنى التعويض:

التعويض لغة: من العوض وهو البذل، أو الخلف^(٣).

-
- (١) انظر الوسيط للسنهوري ١/٨٦٤-٨٦٥، ومصادر الالتزام لعبد المنعم الصده ص ٥٩٠-٥٩١، وموجز أصول الالتزامات لمقرس ص ٣٥٢، والحق في التعويض عن الضرر الأدبي لياسين يحيى ص ١٣-١٨، والكامل في شرح القانون المدني لموريس نخله ٢/٧٦-٧٧، والضرر الأدبي لعبد الله النجار ص ٣٢، والضرر الأدبي وانتقال الحق في التعويض عنه ص ١٦-١٧، والتعويض عن الضرر المعنوي لخالد الشعيب ص ٣٦٧-٣٦٨، والتعويض عن الضرر الأدبي الناشئ عن المسؤولية التقصيرية وانتقاله لأمد منصور ص ٥٢، والتعويض عن الضرر المعنوي في المسؤولية المدنية لمقدم السعيد ص ٥٢، والحق في التعويض لأحمد الحمادي ص ١٧٥-١٧٨.
- (٢) انظر: لسان العرب لابن منظور ٧/١٩٢، والصاح للجوهري ٣/١٠٩٢-١٠٩٣، ومعجم متن اللغة لأحمد رضا ٤/٢٤٦، والمحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده ٢/٢١٠، والقاموس المحيط للفيروز آبادي ص ٨٣٦.

والتعويض اصطلاحاً: هو المال الذي يحكم به على من أوقع ضرراً على غيره، في جسد، أو مال، أو شعور، أو عاطفة، أو شرف^(١).

فالتعويض قائم على مبدأ إزالة الضرر الحائق بالآخرين وهو مرتبط بوقوع الضرر^(٢).

٢/٣ أنواع التعويض:

تختلف أنواع التعويض باختلاف الاعتبار المراعى، ومن ذلك: مايلي:

التقسيم الأول: باعتبار نوع الضرر الموجب للتعويض ينقسم التعويض

إلى مايلي:

- ١ - التعويض عن الضرر الجسدي.
- ٢ - التعويض عن الضرر المالي.
- ٣ - التعويض عن الضرر الأدبي والمعنوي، ومنه: الضرر النفسي.

التقسيم الثاني: باعتبار من قام بتقدير التعويض:

- ١ - التعويض القضائي: وهو الذي يقوم فيه القاضي بتقدير التعويض^(٣).
- ٢ - التعويض الاتفاقي^(٤): وهو الذي يتم بالاتفاق بين الغريمين.
- ٣ - التعويض القانوني: وهو المقدر من قبل القانون.

(١) انظر تبين الحقائق للزليعي ٢٢٣/٥، وبدائع الصنائع للكاساني ١٦٨/٧، وغمز عيون البصائر للحموي ٢١٠/٢ والتعويض عن الضرر لمحمد بوساق ص ١٥٥، والمسؤولية المدنية والجنائية لمحمود شلتوت ص ٣٥، حيث ذكروا معنى التعويض تحت مصطلح الضمان.

(٢) انظر: التعويض عن الضرر للزحيلي ص ٢٢، والتعويض عن الضرر لمحمد بوساق ص ١٥٥، ونظرية الضمان لفيض الله ص ١٥٨.

(٣) انظر المادة: ١٧٠ مدني مصري، والمادة: ٣٤٧ مدني كويتي، وتعويض الضرر في المسؤولية المدنية لإبراهيم أبو الليل ص ٥٥.

(٤) وهذا لا يقصد به الشرط الجزائي فقط، وإنما يشمل غيره كما في المسؤولية التقصيرية.

التقسيم الثالث: باعتبار نوع التعويض:

١ - التعويض العيني: وهو الذي يقوم فيه المسؤول عن الفعل الضار بتقديم أمر مماثل، أو مشابه لما أفسده الضرر يعيد الأمر إلى سابق عهده قبل وقوع الضرر.

ومن أمثلته: أن يشكو شخص من الإساءة إلى سمعته بسبب تعليق، أو مقال نشر في جريدة فإن للمتضرر حقاً يسمى حق التصحيح، أو حق الرد، حيث يلزم الجريدة التي نشرت الإعلان، أو التعليق نشر الرد والتصحيح^(١). وليس هذا مراداً هنا؛ لأن هذا النوع من التعويض شبه متعذر في الضرر النفسي^(٢).

وإطلاق التعويض على هذا النوع من باب المجاز.

٢ - التعويض المالي: وهو المراد بالبحث هنا، ويطلق عليه (التعويض بمقابل) وينقسم إلى قسمين:

أ - التعويض النقدي: وهو الأصل في التعويض إذ نصت المادة: ١٧١ مدني مصري على "أن التعويض يقدر بالنقد" وهو الذي فضله القضاء الفرنسي^(٣). والأصل في التعويض النقدي أن يكون مبلغاً معيناً يعطى دفعة واحدة، ولكن ليس ثمة ما يمنع القاضي من الحكم تبعاً للأحوال المتغيرة بتعويض نقدي مقسط؛ وذلك إذا رأى أن هذه الطريقة أنسب في التعويض، مثل: لو كان المتضرر أصيب بما يعجزه عن العمل مدة من الزمن^(٤).

(١) انظر المادة: (١٢٤٣) مدني فرنسي، والمادة: (١٧١) مدني مصري، والمادة: (٢٠٩) مدني عراقي، والمادة: (١٣٦) مدني لبناني، والمادة: (٨٠٩) مرافعات مصري، والمادة: (٢٤) مطبوعات مصري، والوسيط للسنيهوري ٩٦٦/١، والتعويض عن الضرر المعنوي للسعيد ص٢٢٢-٢٢٨، والضرر الأدبي للنجار ص٣١١-٣١٢، والحق في الخصوصية للاهواني ص٤٣٢.

(٢) انظر التعويض عن الضرر المعنوي للسعيد ص٢٢٨.

(٣) انظر التعويض عن الضرر المعنوي للسعيد ص٢٣٠.

(٤) انظر الوسيط للسنيهوري ٩٦٩/١، والضرر الأدبي للنجار ص٣١٧، والنظرية العامة للالتزام لإسماعيل غانم ص١١٤، والنظرية العامة للالتزام للشرقاوي ص٥٠٦، ودروس في نظرية الالتزام لمحمد لبيب شنب ص٤٣٠.

ب - التعويض المالي غير النقدي: مثل أن يحكم القاضي بعقار، أو أسهم، أو سندات، أو سيارة، أو نحوها من المنقولات تعويضاً للمتضرر^(١).

٣/٣ أساس التعويض:

التعويض جزاء المسؤولية المدنية وأثرها، والمسؤولية المدنية - تقصيرية كانت أو عقدية - تقام أحياناً دون حاجة إلى فكرة الخطأ، استناداً إلى الضرر؛ لأن الضرر هو أساس التعويض ومناطه.

فما معنى الضرر مناط التعويض؟ وهل يتحمل التعويض غير المتسبب في الضرر؟ وهل تجب المساواة بين التعويض والضرر؟

سأحاول الإجابة عن هذه الأسئلة فيما يلي:

أ - الضرر مناط التعويض: حيث إن التعويض مرتبط بوجوداً وعدمياً بوقوع الضرر، فلا يكفي وقوع الخطأ من المدعى عليه، بل لابد لاستحقاق التعويض من وقوع الضرر على المدعي، ولا يرد على ذلك أن المدعي قد يعفى في بعض الحالات من إثبات وقوع الضرر عليه خلافاً للقاعدة الأصلية أن البيئة على المدعي، ذلك أن هذه الحالات التي يعفى عن إثبات الضرر يكون فيها وقوعه بدهياً؛ فيعفى لذلك، وغالباً ما يكون الإعفاء من إثبات الضرر بنص قانوني، ومن الأمثلة على ذلك: المادة (٢٢٨) مدني مصري، ونصها: لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير قانونية كانت، أو اتفاقية أن يثبت الدائن ضرراً لحقه من هذا التأخير^(٢).

ب - قد يتحمل غير المتسبب التعويض عن الضرر، كما في حالات التأمين حيث يتحمل المؤمن في بعض حالات التأمين التعويض عن الضرر الذي أحدثه المؤمن له، بل وليس له الحق في الرجوع عليه. ومن الأمثلة كذلك

(١) انظر الوسيط للسنيهوري ٩٦٧/١.

(٢) انظر تعويض الضرر لإبراهيم أبو الليل ص ١٧-٢٠.

حالات الضمان الاجتماعي، وحوادث العمل؛ حيث يرجع العامل بحقه في التعويض على الجهة الملتزمة بالضمان، أو التأمين الاجتماعي^(١).

ج - مساواة التعويض للضرر: الأصل في التعويض: أن يساوي الضرر، وأن يكون شاملاً لجميع الأضرار التي لحقت المضرور، حيث تعبر الأحكام القضائية عن هذا المبدأ بالقول: إن جوهر المسؤولية المدنية: هو إعادة التوازن الذي أخل به نتيجة الضرر إلى ما كان عليه بإعادة المتضرر إلى ما يجب أن يكون عليه لو لم يقع الضرر^(٢). وهذا هو المسمى في القانون التعويض الكامل الشامل لجميع أنواع الأضرار، دون زيادة ولا نقصان.

لكن مبدأ التعويض الكامل الذي يقضي بالمساواة بين الضرر والتعويض ليس مطلق التطبيق، ففي بعض الحالات لا يحصل المتضرر على تعويض كامل لما لحقه من ضرر، وقد أطلقت بعض القوانين على هذه الحالات اسم التعويض العادل؛ تخفيفاً من وقع إنقاص التعويض، ومن الأمثلة على ذلك:

١ - القانون المدني السوفيتي الذي يقرر في مادته: (٤١١) أن للمحاكم أن تعتد دائماً في تقديرها للتعويض بالمركز المادي للمضرور ومحدث الضرر.

٢ - ومن ذلك المادة: (٤٤) من قانون الالتزامات السويسري الفيدرالي التي تنص على أنه إذا لم يحدث الضرر عمداً ولا نتيجة خطأ جسيم، وكان تعويضه يعرض المدين لضائقة مالية، فإن القاضي يمكنه - عدالة - إنقاص التعويض.

٣ - وكذلك أشارت المواد: (١٦٦) و: (١٦٨) مدني مصري، والمواد: (٢٣٥) و: (٢٣٦) مدني كويتي إلى جواز عدم المساواة بين التعويض والضرر في حالة الحاجة إلى ذلك.

(١) انظر الملتزم بتعويض الضرر الناجم عن حوادث السيارات لإبراهيم أبو الليل ص ٢٩٣.

(٢) انظر تعويض الضرر لإبراهيم أبو الليل ص ٤٧، والمادة: ٢ مدني فرنسي ٤ فبراير ١٩٨٢.

المطلب الثاني

تاريخ التعويض عن الضرر النفسي

٣/٤ التعويض عن الضرر النفسي في القانون الروماني:

لم يعرف القانون الروماني التعويض عن الضرر النفسي في غالب عهده باعتبار أنها فكرة يصعب هضمها؛ لأن دفع مال مقابل الأذى النفسي لا يمكن أن يكون وسيلة لتعويض المضرور، أو تخفيف آلامه.

ولكن القانون الروماني في آخر عهده غير مفاهيمه فأقر التعويض المالي عن الأضرار النفسية، ومن أمثلة ذلك: منح التعويض لكل من تألم من جرح كرامته. وكان نطاق التعويض عن الضرر النفسي في القانون الروماني يشمل المسؤولية التقصيرية والعقدية دون تفرقة.

ومن الأسباب التي دفعت القانون الروماني للأخذ بمبدأ تعويض الأضرار النفسية: أن مفهومه للقيمة تغير، فأصبحت القيمة عنده شاملة للأضرار المادية، والمعنوية، والنفسية^(١).

ومن التطبيقات التي ذكرها بعض القانونيين لتعويض القانون الروماني عن الضرر النفسي: ما كان يثار من دعاوى التعويض المتعلقة بإيلاام العواطف، أو الحنان التي كانت تخول الحق للمدعي في المطالبة بالتعويض عما لحقه بسبب موت أحد أقاربه من جراء الحادث المتمثل في إسقاط، أو إلقاء شيء ما عليه، وتلك الدعاوى التي كانت تمنح للأبناء، أو النساء عما لحقهم من القذف.

ولقد توسع القانون الروماني في التعويض عن الأضرار النفسية حتى أصبح يعدُّ كل تعكير أو مضايقة - باختلاف أنواعها - تتم بدون وجه حق موجبة للتعويض^(٢).

(١) انظر التعويض عن الضرر المعنوي في المسؤولية المدنية للسعيد ص ٦٩-٧٢، والوسيط في شرح القانون المدني الجديد لعبد الرزاق السنهوري ١/٨٦٥، والضرر الأدبي لعبد الله مبروك النجار ص ٢٦٠-٢٦١، والحق في التعويض عن الضرر الأدبي لياسين يحيى ص ١٩.

(٢) انظر التعويض عن الضرر المعنوي للسعيد ص ٧٢.

٣/٥ التعويض عن الضرر النفسي في القانون الفرنسي القديم:

القانون الفرنسي القديم ورث عن القانون الروماني القول: بالتعويض المالي عن الضرر النفسي، ولكنه لم يوافق في كل شيء، فقد قصر التعويض عن الضرر النفسي على المسؤولية التقصيرية دون المسؤولية العقدية؛ خلافاً للقانون الروماني الذي كان التعويض عنده شاملاً للمسؤولية العقدية والتقصيرية^(١).

وقد أرجع بعض الباحثين السبب في مخالفة القانون الفرنسي القديم للقانون الروماني إلى جهل فقهاء القانون الفرنسي بما كان مقرراً في القانون الروماني^(٢).

والذي أرجحه أن سبب المخالفة لا يعود للجهل كما ذكر بعض الباحثين المعاصرين فهذا مما يستبعد جداً، فلا يتصور أن يجهل فقهاء القانون الفرنسي القديم مراد فقهاء القانون الروماني؛ لأن القانون الروماني من أهم مصادر القانون الفرنسي، فكيف يجهلونه مع التصاقهم به، ويعلمه من هو أبعد عنه.

ولكن سبب المخالفة يعود - والله أعلم - إلى اختلاف القناعات وتبدلها، فلا يلزم أن يوافق القانون الفرنسي القديم القانون الروماني في كل شيء؛ لتغير الأزمنة، واختلاف الأحوال، والأوضاع.

وقد ظل الفقيهان الفرنسيان (دوما) و (بوتيه) يرفضان فكرة التعويض عن الضرر النفسي في المسؤولية العقدية تبعاً لرفضهم مبدأ التعويض عن الأضرار المعنوية في المسؤولية العقدية، مما كان له بالغ الأثر حتى على فقهاء القانون الوضعي الفرنسي الحديث^(٣).

(١) انظر الوسيط للسنهوري ١/٨٦٥، والتعويض عن الضرر المعنوي للسعيد ص٧٣-٧٤.

(٢) انظر الوسيط للسنهوري ١/٨٦٥-٨٦٦، والتعويض عن الضرر المعنوي للسعيد ص٧٣، والضرر الأدبي للنجار ص٢٦٣، والوافي في شرح القانون المدني لسليمان مرقس ١/١٥٥.

(٣) انظر التعويض عن الضرر المعنوي للسعيد ص٧٤.

المطلب الثالث

حكم التعويض المالي عن الضرر النفسي في القانون الوضعي

ذهبت القوانين الوضعية الحديثة - في الجملة - إلى إقرار التعويض المالي عن الضرر النفسي^(١) ونص على هذا المبدأ القانون المصري في المادة: ٢٢٢، والقانون اللبناني في المادة: ١٣٤، والقانون التونسي في المادة ٣٢-٨٣، والمغربي في المادة: ٧٧-٧٨، والسوري في المادة: ٢٢٣، والأردني في المادة: ٢٦٧، والسويسري في المادة: ٤٧، والنمساوي في المادة: ١٣٢٧، والبولندي في المادة: ١٦٦، وهو نص المادة: ٨٥ من المشروع الفرنسي والإيطالي.

ولكن رغم اتجاه أكثر القوانين الوضعية الحديثة إلى معالجة وإزالة الضرر النفسي بالتعويض المالي، فإن الخلاف وقع بين القانونيين - في بداية الأمر - في حكم التعويض المالي، وأظهر مثال على الخلاف: ما وقع بين رجال القانون الفرنسي حيث اختلفوا في التعويض عن الضرر النفسي على ثلاثة أقوال: القول الأول: عدم جواز التعويض المالي عن الضرر النفسي: ومن القائلين بهذا: (سافيني)، و(ماسان) و(تورينه) و(بيرتش) و(بودري) وغيرهم^(٢). وحجتهم في هذا الرأي:

١ - أن طبيعة الضرر النفسي غير قابلة للتعويض، إذ التعويض المالي لا يكون إلا مقابل شيء يمكن تقويمه بالنقود والضرر النفسي لا يمكن تقويمه بالنقود^(٣).

(١) انظر: الوسيط للسنهوري ٨٦٩/١، ومصادر الالتزام للصدّ ص ٥٩١، والوافي لمرقس ١٥٨/٢، ومشكلات المسؤولية المدنية لمحمود زكي ص ٧٢، والحق في التعويض للحمادي ص ١٧٧ - ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٢) انظر الحق في التعويض لياسين يحيى ص ٤٦.

(٣) انظر الوسيط للسنهوري ٨٦٦/١، والتعويض عن الضرر الأدبي لأمجد منصور ص ٥٣.

٢ - أن الهدف من التعويض هو محو الضرر، وإزالته، وهذا الهدف غير متحقق في الضرر النفسي^(١).

٣ - لو سلم بجواز التعويض عن الضرر النفسي، فإنه من الناحية العملية متعذر التقدير؛ لأنه لما كان الضرر ليس مالياً كان تقديره تحكيمياً، فيكون الخلاف كبيراً بين المحاكم في تقويم ذلك الضرر فتختل العدالة المنشودة^(٢).

٤ - أن أخذ التعويض المالي عن الضرر النفسي مخالف للأخلاق، حيث إن التحقق من الضرر من شأنه أن يؤدي بالقاضي إلى التعمق في البحث في المشاعر الداخلية لمدعي الضرر، وقد يؤدي هذا البحث إلى انتهاك بعض الأسرار الخاصة. ومن جهة أخرى فإنه لا يتفق مع مبادئ الأخلاق أن يأخذ المضرور مالاً مقابل الضرر النفسي الذي أصابه، أو يأخذ ما يسمى ثمن الألم، فإن مشاعر الإنسان وعواطفه ليست سلعة تقدر بالمال^(٣).

وأجيب عن هذه الأدلة بما يلي:

١ - أما الدليل الأول: فإنه ليس المقصود بالتعويض عن الضرر النفسي تقويمه بالنقود، وإنما المقصد: ترضية المضرور، والتخفيف من آلامه، ثم أليست هذه الترضية خير من ترك الضرر النفسي بدون تعويض، ومن إفلات المتسبب من المسؤولية؟^(٤).

٢ - أما الدليل الثاني: فيرد عليه بأن هذا الدليل خلط بين مصطلح

(١) انظر الحق في التعويض لياسين يحيى ص ٤٩، والوسيط للسنيهوري ٨٦٦/١، والتعويض عن الضرر المعنوي للسعيد ص ٨١، والتعويض عن الضرر الأدبي لأحمد منصور ص ٥٣، والحق في التعويض للحمادي ص ٢٤٩.

(٢) انظر الضرر الأدبي للنجار ص ٢٦٧، وتقدير التعويض لدسوقي ص ٤٦٥، والحق في التعويض لياسين يحيى ص ٥٠، والتعويض عن الضرر المعنوي للسعيد ص ٨٤.

(٣) انظر الحق في التعويض لياسين يحيى ص ٥١، والضرر الأدبي لنجار ص ٢٦٧.

(٤) انظر الحق في التعويض لياسين يحيى ص ٥٤.

(التعويض) و(المحو)، فالمراد بالتعويض ليس محو الضرر، أو إزالته، وإنما ترضية المتضرر، ثم إنه ثبت أن التعويض المالي في بعض الحالات يزيل الضرر ويمحوه، مثل الشخص الذي يعاني من آلام نفسية نتيجة حادث أحدث له تشوهات في وجهه يستطيع أن يستفيد من مبلغ التعويض لعلاج التشوهات، ومن ثم يزول الضرر النفسي^(١).

٣ - أما الدليل الثالث: فيجاب عنه بأنه مع التسليم بصعوبة تقدير التعويض عن الضرر النفسي فإنه ممكن، وليس مستحيلاً.

وأما القول بالتقدير التحكيمي للقاضي، فإن هذا التقدير يستند إلى عنصر الواقع في الدعوى، وسلطة القاضي ليست مطلقة في هذا الشأن، وإنما حكمه يجب أن يكون مستخلصاً استخلاصاً سائغاً من وقائع الدعوى، كما أنه يخضع لرقابة المحكمة العليا في التكييف القانوني للوقائع، وفي تطبيق القانون. فما على القاضي إلا أن يقدر مبلغاً يكفي عوضاً عن الضرر النفسي، دون غلو ولا إسراف.

ومن جهة أخرى: فإن هذا التقدير التحكيمي للقاضي موجود بشكل أو بآخر بالنسبة للتعويض عن الضرر المادي ومع ذلك فإنه لا يمنع من التعويض عن هذا الضرر.

كما أنه من الظلم البين رفض منح تعويض للمتضرر بحجة هذا التحكم^(٢).

٤ - أما الدليل الرابع: فالجواب عنه بعدم التسليم بأن التعويض المالي عن الضرر النفسي ينافي الأخلاق، بل العكس هو الصحيح ترك الضرر النفسي دون تعويض هو الذي ينافي الأخلاق.

فتعويض الضرر النفسي مالياً ليس معناه تقدير مشاعر الإنسان

(١) انظر الحق في التعويض لياسين يحيى ص ٥٤-٥٥، والوسيط للسنيهوري ١/٨٦٧.

(٢) انظر الحق في التعويض لياسين يحيى ص ٥٥-٥٦، والوسيط للسنيهوري ١/٨٦٧.

وعواطفه، وإنما هدف التعويض تخفيف آلام المضرور وترضيته وهذا يتفق تماماً مع مبادئ الأخلاق^(١).

القول الثاني: جواز التعويض المالي عن الضرر النفسي في بعض الحالات فقط، وقد اختلف أصحاب هذا القول فيما بينهم على ثلاثة أقوال:

١ - ذهب (مينيال) و(دالوز) و(أسمان) إلى أن التعويض المالي عن الضرر النفسي لا يجوز إلا إذا نتج عنه ضرر مادي^(٢).

٢ - وذهب (أوبري) إلى أن التعويض المالي عن الضرر النفسي لا يجوز إلا إذا كان هذا الضرر ناشئاً عن جريمة جنائية^(٣).

٣ - وذهب (تريبين) و(لابورد) و(مانجان) إلى جواز التعويض عن الضرر النفسي إذا مس الضرر شخصية المرء، أو ماله، أو سمعته فقط^(٤).

والملاحظ أن هذه الأقوال لا تجيز تعويض الضرر النفسي في ذاته.

فهي في الحقيقة ترجع إلى القول الأول وحجتهم لا تخرج عن حجة القول الأول إلا في اختلاف العبارة التي لا تغير من المعنى شيئاً؛ فأعرضت عنها خشية الإطالة. وكذلك الإجابة عنها لا تختلف عن الإجابة عن أدلة القول الأول^(٥).

القول الثالث: جواز التعويض المالي عن الضرر النفسي وهو القول الذي استقرت عليه القوانين الحديثة في الجملة كما أشرت إلى ذلك سابقاً^(٦). معللين ذلك بأن هذا هو الذي يحقق العدالة المنشودة، ولكن على الرغم من ذلك فإن القانونيين

(١) انظر الحق في التعويض لياسين يحيى ص ٥٧، والتعويض عن الضرر المعنوي لمقدم السعيد ص ٩٣.

(٢) انظر الحق في التعويض لياسين يحيى ص ٥٩، والوسيط للسنهوري ٨٦٦/١.

(٣) انظر الحق في التعويض لياسين يحيى ص ٦٦، والوسيط للسنهوري ٨٦٦/١.

(٤) انظر الحق في التعويض لياسين يحيى ص ٦٨، والوسيط للسنهوري ٨٦٦/١.

(٥) انظر: الوسيط للسنهوري ٨٦٦/١، والحق في التعويض لياسين يحيى ٥٨-٦٨.

(٦) انظر: الوسيط للسنهوري ٨٦٦-٨٦٧، الضرر الأدبي للنجار ص ٢٦٩، والحق في التعويض للحمادي ص ٢٢٢.

يقرون بصعوبة، بل بعدم إمكانية تقدير التعويض المالي المناسب للأضرار النفسية؛ لأنه لا يمكن تقييم الألم النفسي، إذ إن الآلام النفسية هي تفاعلات سيكولوجية، وبيولوجية تغيب كثير من نتائجها حتى على المتخصصين^(١).

هذه الصعوبة هي أهم الأسباب التي دعت بعض القانونيين - كما سبق - إلى رفض إزالة الضرر النفسي بالتعويض المالي، معللين الرفض بعدم إمكان تقدير التعويض كما سبق، وبأن تقييم الضرر الذي يمس الشرف والكرامة والشعور ينافي الأخلاق ويحط من المثل العليا^(٢). ولكن بعد أن طغت النظرة المادية على الحياة في العصر الحاضر ضعف هذا القول واستقرت القوانين على القول بالتعويض المالي^(٣).

ولكن هذا الاستقرار في الرأي لم يمنع الاضطراب والتناقض في التطبيق، ومن الأمثلة على ذلك: تعويض الزوج أو الزوجة والأقارب إلى الدرجة الثانية^(٤) مالياً عن الضرر النفسي الذي أصابهم من جراء موت قريبهم المصاب بسبب شخص آخر^(٥)، يقول د. السنهوري: "ولا يعطي القاضي تعويضاً لهؤلاء جميعاً إذا وجدوا - أي الأقارب - بل يعطي التعويض لمن أصابه ألم حقيقي بموت المصاب. والمقصود - هنا - التعويض عن الضرر الأدبي"^(٦).

وهنا من يستطيع تحديد المتألم حقيقة من المتألم تصنعاً!!

-
- (١) انظر: الحق في التعويض للحمادي ص ٢٢٢.
 - (٢) انظر: الوسيط للسنهوري ٨٦٦/١ - ٨٦٧، ومصادر الالتزام للصدّ ص ٥٩٠ - ٥٩١.
 - (٣) انظر: الحق في التعويض للحمادي ص ١٧٩.
 - (٤) انظر: الوسيط للسنهوري ٨٦٩/١.
 - (٥) هم أبوه، وأمه، وجده، وجدته لأبيه، أو لأمه، وأولاده، وأولاد أولاده، وإخوته، وأخواته. انظر: الوسيط للسنهوري ٨٧٠/١.
 - (٥) نصت المادة: (٢٢٢) من القانون المدني المصري على هذا فجاء فيها: (لا يجوز الحكم بتعويض إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب) وتبعتها المادة: (٢٦٧) أردني بقولها: (ويجوز أن يقضي بالضمان للأزواج والأقربين من الأسرة عما يصيبهم من ضرر أدبي بسبب موت المصاب).
 - (٦) الوسيط ٨٧٠/١

تقول المذكرة الإيضاحية الأردنية: "عما يستشعرون - أي الأقارب - من ألم بسبب موت المضرور؛ ولهذه العلة يجوز للقاضي أن يحكم بالتعويض لا للأقارب فحسب، بل وكذلك للأزواج، مراعيًا ظروف العائلة في تعيين أحظ أفرادها من الحزن والفجعة"^(١) يقول د. الزرقا - معلقاً على ما جاء في المذكرة: "بل إنها - أي المادة: ٢٦٧ أردني - مع المذكرة الإيضاحية المتصلة بها مثال جلي للفوضى التشريعية التي يؤدي إليها تطبيق مبدأ التعويض المالي عن الضرر الأدبي"^(٢).

ومن أمثلة التعويض عن الضرر النفسي في القانون أيضاً: أن محكمة الكويت الكلية في ٢٨/١٠/١٩٧٤ أصدرت حكماً بمنح تعويض للأب والإخوة عن الضرر النفسي الذي أصابهم في مشاعرهم من جراء الحادث الذي أصاب قريبهم^(٣).

وهذا بلا شك يؤدي إلى تفاوت غير محدد، وغير منضبط. وقد أدى التوسع في التعويض عن الضرر النفسي في القانون إلى تعويضات غريبة، ومنها: ما حكمت به محكمة التمييز الفرنسية من تعويض عما يعانیه الإنسان من الألم النفسي الناتج عن فقدان كلب أو حصان بسبب الغير^(٤).

ولعل سبب اضطراب القوانين في هذه المسألة دون ضابط يعود إلى الخلط بين الضرر الجسدي، والضرر النفسي، وإلى التركيز على معالجة الضرر النفسي بالتعويض المالي.

المطلب الرابع

تقدير التعويض المالي عن الضرر النفسي

التعويض عن الضرر النفسي يختلف عن تعويض الضرر المادي إذ إن الآلام النفسية هي تفاعلات سيكولوجية، وبيولوجية تغيب كثير من نتائجها

(١) انظر: الفعل الضار للزرقا ص ١٢٧.

(٢) الفعل الضار للزرقا ص ١٢٦.

(٣) انظر: الحق في التعويض للحمادي ص ٢٢٧.

(٤) انظر: الحق في التعويض للحمادي ص ٢٢٥، وهذا التعويض لمجرد الألم النفسي ولا علاقة له بقيمة الكلب والحصان.

حتى على المتخصصين^(١)، فتقدير التعويض المالي عن الضرر النفسي يواجه صعوبة كبيرة نظراً لتعذر حساب قدر هذا الضرر وتقديره بالنقود، فلا يوجد معيار أو مقياس نقدي مباشر لتقدير القيمة المالية للنواحي النفسية.

ومع ذلك فلم تقف هذه الصعوبة حائلاً دون تعويض الضرر النفسي، فإذا كان هذا الضرر لا يقدر بثمن فإن طرق ووسائل إزالته والتغلب عليه قابلة للتقدير بالمال، ومن ثم يكون تعويض هذا الضرر قابلاً للتقدير بالمال أيضاً، ولكن بطريق غير مباشر، يتمثل في تأمين الوسائل والطرق المختلفة التي تؤدي إلى إدخال السعادة والرضا إلى المضرور، فتبعد عنه الحزن والكآبة والألم والحسرة، فهذه الطرق تسهم إلى حد كبير في القضاء على ما تحمله المضرور من معاناة نفسية، فالألم والحزن والمعاناة يمكن إزالتها بنقيضها، أي بالفرح والسرور والسعادة والرضا، فإذا هيأنا للمضرور هذه الوسائل بمنحه مقابلها المالي، نكون قد قدمنا له ما يساعده على جبر وإزالة ما ألم به من ضرر نفسي.

فتقدير التعويض - هنا - هو تقدير لقيمة الوسائل التي تزيل الضرر النفسي فيعطى المتضرر تعويضاً مالياً يزيل ما لحقه من ضرر نفسي^(٢).

فالقاضي عليه - حين يقدر التعويض للضرر النفسي - أن يحدد الوسيلة التي يمكن من خلالها إزالة هذا الضرر كالرحلات مثلاً، أو حيازة بعض وسائل الترفيه ونحو ذلك، ثم يقيم هذه الوسيلة مالياً ويعطى للمضرور.

كذلك يتوجب على القاضي لتقدير الضرر النفسي تقديرًا سليماً بالإضافة إلى اعتداده بالمعاناة التي يتحملها المتضرر بجميع أنواعها أن يعتد بالعوامل والعناصر الأخرى، التي قد تكون بعيدة عن الضرر، ولكنها مؤثرة تأثيراً مباشراً في تقدير التعويض، كجسامة خطأ المسؤول - أي جسامة تأثير خطأ المسؤول في نفسية المتضرر -، وكالأسباب والملابس التي صاحبت حدوث الضرر، وكذا المركز المالي والاجتماعي لكل من المتضرر والمسؤول^(٣).

(١) انظر: الحق في التعويض للحمادي ص ٢٢٢.

(٢) انظر: تعويض الضرر لإبراهيم أبو الليل ص ١٢٩-١٣٠.

(٣) انظر: تعويض الضرر لإبراهيم أبو الليل ص ١٣٣-١٣٤.

المبحث الرابع

التعويض المالي عن الضرر النفسي في الشريعة

المطلب الأول

أساس التعويض في الشريعة وضابطه

إن التعويض يغطي الضرر الواقع فعلاً ويساويه، فلا يجوز أن يزيد التعويض عن قدر الضرر، ولا ينقص عنه؛ لأن هذا ينافي العدل الذي راعته الشريعة في جميع أحكامها.

فالمقصد من التعويض جبر الضرر الواقع بالتعدي، أو الخطأ على الجسم أو المال، دون نظر لمن حدث منه الضرر، ودون اعتبار لوجود الإثم في الجناية أو عدم وجوده؛ لأن الضرر واقعة مادية، وعليه فيجب أن يكون التعويض مقدراً على أساس تغطية ما وقع فعلاً دون زيادة أو نقصان، ودون تمييز بين متسبب وآخر^(١)؛ لأن تقويم المتلفات لا يختلف باختلاف الناس، إنما يختلف باختلاف البلاد والأزمان^(٢). ولأن النظر في الضمان إلى نفس المفوت، لا إلى أغراض الملاك^(٣).

فالقاعدة العامة في التعويض هي مراعاة المثلية التامة بين الضرر وبين العوض^(٤). جاء في المبسوط: (ضمان العدوان)^(٥) مقدر بالمثل بالنص^(٦) وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(٧) فالغاصب

(١) انظر: التعويض عن الضرر لبوساق ص ١٧٠، ودعاوى التعويض لعبد العزيز المتيهي ١٣١/١-١٣٢.

(٢) الفروق للقرافي ٣١/٤.

(٣) فتح العزيز للرافعي ٢٥٨/١١.

(٤) انظر: نظرية الضمان لمحمد فوزي فيض الله ص ١٦٠.

(٥) هذا ضمان العدوان فضمان غيره من باب أولى ألا يزيد على المثل.

(٦) المبسوط للسرخسي ٧٩/١١.

(٧) سورة النحل الآية: (١٢٦).

يجب عليه رد المغصوب نفسه ما دام قائماً موجوداً؛ لقوله ﷺ: (على اليد ما أخذت حتى تؤديه)^(١) فإذا تعذر رد الشيء بعينه لهلاكه وجب رد مثله إن كان مثلياً^(٢) أو قيمته إن كان قيمياً^(٣) ولا يدفع شيء غير ذلك مقابل الأذى النفسي، أو المعنوي^(٤)، وعليه فإذا لم يترتب على الفعل ضرر لم يجب به ضمان؛ لأن التعويض في الفقه الإسلامي لا يكون إلا عن ضرر واقع فعلاً، وقد ذكر الفهاء مسائل كثيرة راعوا فيها هذا الأمر، منها:

١ - أنه لا ضمان ولا تعويض عند الحنفية على من ذبح شاة قصاب شدها للذبح، أو ذبح أضحية غيره بلا إذنه في أيامها^(٥)، أو ذبح شاة لآخر لا ترجى حياتها^(٦).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع والإجازات، باب في تضمين العارية، سنن أبي داود ٨٢٢/٣، والترمذي في أبواب البيوع، باب ما جاء أن العارية مؤداة، جامع الترمذي ومعه تحفة الأحوزي ٤٠٢/٤، وقال: (هذا حديث حسن صحيح)، وابن ماجه في كتاب الصدقات باب العارية، سنن ابن ماجه ٨٠٢/٢، والدارمي في كتاب البيوع، باب في العارية مؤداة سنن الدارمي ٣٤٢/٢، والبيهقي في كتاب العارية، باب العارية مضمونة السنن الكبرى ٩٠/٦، وأحمد المسند ٨/٥-١٢-١٣، والحاكم في كتاب البيوع المستدرک ٥٥/٢، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد على شرط البخاري ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي في التلخيص بذيل المستدرک، وقد ضعفه جمع من العلماء لترجيحهم عدم سماع الحسن من سمرة. انظر تهذيب السنن مع مختصر سنن أبي داود ٥/١٩٧، و التلخيص الحبير ٦٠/٣، والجوهر النقي لابن التركماني ٩٠/٦، والروضة الندية ٣١٢/٢، ونيل الأوطار للشوكاني ٣٥٦/٥، وتحفة الأحوزي للمباركفوري مع جامع الترمذي ٤٠٢/٤، و سبل السلام ٨٩٨/٣، وإرواء الغليل ٣٤٩/٥.

(٢) المثلي: ما تماثلت أفراده بحيث يمكن أن يقوم بعضها مقام بعض دون فرق مطلقاً، أو مع فرق يسير لا يعتد به، كالمكيلات والموزونات.

(٣) والقيمي: ما تفاوتت أفراده بحيث لا يقوم بعضها مقام بعض إلا بفرق يعتد به كالثياب المخيطة لأشخاص بأعيانهم. انظر التقويم في الفقه للخضير ص ١٥٣، والدر المختار ومعه حاشية ابن عابدين ١١٧/٥-١١٨، والمعاملات الشرعية المالية لأحمد إبراهيم بك ص ٦، والمدخل إلى نظرية الالتزام العامة للزرقا ص ١٣٩، ومجلة الأحكام العدلية المادة: (١٤٦-١٤٥)، وضمن المتلفات لسليمان محمد أحمد ص ١٠٩-١١٢، ونظرية الضمان لمحمد فوزي فيض الله ص ١٦١.

(٤) انظر: نظرية الضمان لمحمد فوزي فيض الله ص ١٦١.

(٥) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٢٤٣.

(٦) مجمع الضمانات للبغداد ص ٣٣.

٢ - وعند المالكية: لا شيء على من غصب حلياً مصوغاً فكسره، ثم أعاده على حالته التي كان عليها قبل كسره^(١).

٣ - وعند الشافعية: أن من جنى على لسان أحد فذهب كلامه وقضى عليه بالدية، ثم عاد الكلام وجب رد الدية قولاً واحداً؛ لأن الكلام إذا ذهب لم يعد، فلما عاد علمنا أنه لم يذهب، وإنما امتنع لعارض^(٢).

٤ - وعند الحنابلة: أن من عيّن أضحيتَه فذبحها غيره بغير إذنه أجزأت عن صاحبها، ولم يضمن الذابح شيئاً. نص عليه لأنها متعينة للذبح... وإراقة دمها واجب، فالذابح قد عجل الواجب فوق موقعه^(٣). وأن من ذهب شمه ثم عاد قبل أخذ الدية سقطت، وإن كان بعد أخذها ردها، لأننا تبينا أنه لم يكن ذهب^(٤).

فلم يعط الفقهاء شيئاً على الضرر النفسي والمعنوي كما هو ظاهر. وزيادة التعويض عن الضرر أو نقصانه، أو دفعه لمن لا يستحق أكل لأموال الناس بالباطل: قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(٥). وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٦).

وقد بين المفسرون معنى (أكل الأموال بالباطل) بألفاظ متقاربة، منها:

١ - أي: لا تأخذوا ولا تتعاطوا أموال بعضكم بعضاً بالباطل^(٧)، أي بغير حق^(٨).

(١) الخرشي ١٤٠/٦.

(٢) المذهب للشيرازي مع تكملة المجموع للمطيعي ٥١٠/٢٠.

(٣) القواعد لابن رجب ص ٢٣٧.

(٤) المغني لابن قدامة ١١٩/١٢.

(٥) سورة البقرة: الآية: (١٨٨).

(٦) سورة النساء الآية: (٢٩).

(٧) انظر: تفسير الطبري ١٨٩/٢، وأحكام القرآن لابن العربي ١٣٨/١، وأحكام القرآن للجصاص

٢٥٠-٢٥١، وفتح القدير للشوكاني ١٨٨/١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/٢٢٤.

(٨) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/٢٢٤، وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام

المنان لابن سعدي ص ٧٠.

٢ - يعني: بما لا يحل شرعاً، ولا يفيد مقصوداً^(١).

٣ - أي: ولا يأكل بعضكم مال بعض بالوجه الذي لم يبيحه الله تعالى^(٢).

٤ - أنه - أي الباطل - ما لم يكن في مقابلة شيء حقيقي، وهو من الباطل والبطلان، أي: الضياع والخسارة، فقد حرمت الشريعة أخذ المال بدون مقابلة حقيقية يعتد بها ورضى ممن يؤخذ منه^(٣).

فلا يجوز - بناء على ذلك - الزيادة أو النقصان في مقدار التعويض عن الضرر الواقع فعلاً، ومن باب أولى ألا يعطى دون موجب شرعي؛ لأن هذا من أكل أموال الناس بالباطل، لأنه أخذ مال دون مقابل. قال ﷺ: (فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا)^(٤).

فأخذ المال دون حق اعتداء محرم كحرمة الاعتداء على النفس دون سبب شرعي، وتعدى المتضرر بأخذ أكثر من حقه محرم، فهو من أكل أموال الناس بالباطل؛ لأنه ليس في مقابل شيء^(٥)، وهو محل إجماع^(٦)، بل حتى لو حكم الحاكم^(٧) بالعووض دون حق، أو زائداً عن الضرر الواقع بناء على لحن

(١) أحكام القرآن لابن العربي ١/١٣٨.

(٢) تفسير البيضاوي ص ٤٠، قال الطبري: بالباطل أي بالربا والقمار والبخس والظلم. تفسير الطبري ٤/٣٣.

(٣) تفسير المنار لرشيد رضا ٥/٤٠.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الأضاحي باب من قال: الأضحى يوم النحر صحيح البخاري ومعه فتح الباري ١١/١٢١، ومسلم في كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، صحيح مسلم بشرح النووي ١١/١٦٩.

(٥) انظر: المحلى لابن حزم ٩/١١، وتفسير المنار لرشيد رضا ٥/٤٠، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢/٢٢٥، والتعويض عن الضرر لبوساق ص ١٦٨، والتعويض عن الضرر للزحيلي ص ٢٣.

(٦) انظر: مواهب الجليل للحطاب ٥/٢٧٣، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢/٢٢٧.

(٧) لأن التعويض عن الضرر غالباً يتم بواسطة حكم الحاكم. انظر التعويض عن الضرر لبوساق ص ١٦٧، والتعويض عن الضرر للزحيلي ص ٢٢.

المتضرر فلا يحل له ذلك الزائد متى ما علم المدعي بطلان دعواه^(١). قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٢) فإن حكم الحاكم لا يبيح محرماً، ولا يحل حراماً، إنما يحكم على نحو مما يسمع، وإلا فحقائق الأمور باقية، فليس في حكم الحاكم للمبطل راحة، ولا شبهة، ولا استراحة. فمن أدلى إلى الحاكم بحجة باطلة وحكم له بذلك، فإنه لا يحل له، ويكون آكلاً لمال غيره بالباطل والإثم وهو عالم بذلك، فيكون أبلغ في عقوبته، وأشد في نكاله^(٣).

المطلب الثاني

حكم التعويض المالي عن الضرر النفسي في الشريعة

لم يختلف العلماء في التعويض عن الأضرار المادية (الحسية) - البدنية والمالية - لكن وقع الخلاف في التعويض عن الأضرار النفسية والمعنوية ونحوها. وفي هذا المبحث سأبين حكم التعويض عن هذه الأمور.

(١) انظر: تفسير الطبري ١٩٠/٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢٦/٢، وأحكام القرآن للجصاص ٢٥١/١، وأحكام القرآن لابن العربي ١٣٩/١، وفتح القدير للشوكاني ١٨٨/١، وأحكام القرآن للكبيرة الهراسي ٧٦/١، وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لابن سعدي ص ٧٠، والإقناع لابن المنذر ٥١٠/٢، والمحلى لابن حزم ٥١٦/٨، وفتح الباري لابن حجر ٣٥٧/١٤، وهذا محل إجماع. انظر أحكام القرآن لابن العربي ١٣٩/١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢٦/٢، وفتح القدير للشوكاني ١٨٨/١، والإجماع لابن المنذر ص ٦٢، وشرح النووي على مسلم ٦/١٢، قال ﷺ: (إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار) أخرجه البخاري في كتاب الحيل، صحيح البخاري ومعه فتح الباري ٣٥٦-٣٥٧، ومسلم في كتاب الأقضية، باب بيان أن حكم الحاكم لا يغير الباطن، صحيح مسلم بشرح النووي ٥٤/١٢-٥٤.

(٢) سورة البقرة الآية (١٨٨).

(٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لابن سعدي ص ٧٠-٧١.

١/٤ تحرير محل النزاع:

إذا أدى الضرر المعنوي والنفسي إلى ضرر مادي، خرج عن محل النزاع؛ لأن الضرر هنا ضرر مادي، كمن غصب بستاناً فيبس الزرع بسبب الغصب، لكن محل النزاع إذا لم يؤد الضرر المعنوي إلى ضرر مادي كما لو لم ييبس الزرع في البستان المغصوب، ولم يقع ضرر مادي آخر. فهل يعوض عن مجرد الغصب؟ أم يكفي إرجاع البستان، وعقوبة الغصب موكولة إلى ولي الأمر؟ هذا محل النزاع.

٢/٤ الأقوال والأدلة:

اختلف الباحثون المعاصرون^(١) في حكم التعويض المالي عن الأضرار المعنوية والنفسية على قولين:

الأول: عدم جواز التعويض المالي عن الأضرار النفسية والمعنوية^(٢). وهو ما نص عليه قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثانية عشرة ١٤٢١هـ. رقم: ١٠٩ (١٢/٣)^(٣)، حيث جاء في الفقرة

(١) الذي جرى عليه العلماء في الفقه الإسلامي: أنه لا تعويض مالي عن الأضرار المعنوية والنفسية إذ لم يعوضوا عن مجرد السرقة، والغصب، والنهب مع ما فيها من الإيلام، وإنما فيها الحد إذا استجمع شروطه، أو التعزير لما دون الحد، بل إن القذف - وهو من أبلغ الأضرار المعنوية والنفسية؛ لأنه اعتداء على العرض - ليس له إلا الحد، ولا يعوض عنه بالمال. كذلك الشتم بما دون القذف عقوبته تعزيرية، ولا مدخل للتعويض فيه. انظر: التعويض عن الضرر للزحيلي ص١٢، والضمان للخفيف ص٤٥، والضرر لموافي ١٠٢٣/٢، والتعويض عن الضرر لمحمد بوساق ص٢٩-٣٤، والفعل الضار للزرقا ص١٢١، والحق في التعويض للحمادي ص١٧٩، ونظرية الضمان لمحمد فوزي فيض الله ص٩٢، ونظرية تحمل التبعة للبعلي ص٢٢٨. وقد نُقل إجماع المذاهب على هذا الرأي. انظر: الضمان للخفيف ص٤٥، ونظرية تحمل التبعة للبعلي ص٢٢٨.

(٢) انظر: الضمان للخفيف ص٤٥، والضرر لموافي ١٠٢٣/٢، والفعل الضار للزرقا ص١٢٦، والتعويض عن الضرر لبوساق ص٣٧-٣٨، ونظرية الضمان لفيض الله ص٩٢، والتعويض عن الضرر للزحيلي ص١٢، والحق في التعويض للحمادي ص١٧٩. انظر: القرارات والتوصيات الصادرة عن الدورة الثانية عشرة للمجمع ١٤٢١هـ ص٦.

الخامسة منه: "الضرر الذي يجوز التعويض عنه - أي بالشرط الجزائي - يشمل الضرر المالي الفعلي، وما لحق المضرور من خسارة حقيقية، وما فاتته من كسب مؤكد، ولا يشمل الضرر الأدبي أو النفسي أو المعنوي".

ومن أبرز أدلتهم: ما يلي:

١ - أن الإجماع منعقد بين الفقهاء الأولين على عدم جواز التعويض المالي عن الأضرار النفسية والمعنوية، وإنما الحد، أو التعزير^(١). والقذف، والغصب، والسرقعة، والنهب خير شاهد على ذلك^(٢)، فهي من أشد الأمور إيلاًماً لنفوس المجني عليهم، ومع ذلك لا يستحقون تعويضاً مالياً إذا لم يترتب عليها فوات مال، أو منفعه؛ فمن باب أولى أن لا يستحق ما هو أقل منها، كالتأخير في تنفيذ العقد الذي لم يترتب عليه ضرر مادي - حسي - التعويض^(٣).

٢ - أن قواعد الشريعة تأبى التعويض المالي عن الضرر النفسي والمعنوي ذلك أن التعويض بالمال يقوم على الجبر بالتعويض، وذلك بإحلال مال محل مال مفقود مكافئ، لرد الحال إلى ما كانت عليه؛ إزالة للضرر، وجبراً للنقص، وذلك لا يتحقق إلا بإحلال مال محل مال مكافئ له؛ ليقوم مقامه ويسد مسده، حتى وكأنه لم يضع على صاحب المال المفقود شيء وليس ذلك بمتحقق في الضرر النفسي والمعنوي^(٤).

٣ - أن إعطاء المال في هذا النوع من الضرر لا يرفعه، ولا يزيله فأخذ المال فيه عند جرح الشعور، أو تلم الشرف لا يعود بهما إلى ما كانا عليه من سلامة. وأخذ المال في نظير امتناع من تعاقد معه على أن يقوم له بتنفيذ ما التزم به لا تزول به آثار ذلك الامتناع، ولا يصير به الممتنع قائماً منفذاً لالتزامه. فالواجب فيه التعزير بما يراه الحاكم وقاية وزجراً

(١) انظر: الضمان للخفيف ص ٤٥.

(٢) انظر: الإجماع لابن المنذر ص ١١٣، والمغني لابن قدامة ٧/ ٣٦٠-١٢/ ٥٢٣.

(٣) انظر: الضمان للخفيف ص ١٩-٤٥.

(٤) انظر: الضمان للخفيف ص ٤٥، والتعويض عن الضرر للزحيلي ص ٨٢.

وقواعد الفقه الإسلامي لا تأبى ذلك، بل تأمر به إذا ما اقتضته المصلحة العامة^(١).

٤ - أن الضرر المعنوي والنفسي ليس فيه خسارة مالية، وهو شيء غير محسوس وغير ممكن تحديده وتقديره، ولا يترك أثراً ظاهرة في الجسم. والتعويض في الفقه الإسلامي لا يكون إلا عن ضرر مالي واقع فعلاً، أو ما في حكمه، كنقص في جزء من أجزاء الجسم البشري، أو تشويه في خلقته. فالتعويض المالي إذاً شرع لمقابلة مال ضائع على المضرور أو بدلاً عن القصاص إذا تعذر إجراؤه؛ لكون الضرر وقع خطأ، أو عفى المجني عليه، أو وليه، أو لأسباب أخرى؛ لأن الضرر في هذه الحالة تسبب في فقد شيء محسوس، وغالباً ما يتبع الضرر الجسمي خسارة مالية^(٢).

فيكون التعويض المالي عن الضرر المعنوي والنفسي أخذ مال دون مقابل؛ فيكون أكلاً لأموال الناس بالباطل^(٣)، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ رَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٤).

٥ - أن التعويض عما يشين الإنسان في عرضه بالمال يُعدُّ من باب الأخذ على العرض مالا، وهذا لا يجوز، ولذلك لا يجوز أن يصلح المقذوف من قذفه على مال. جاء في مواهب الجليل: "ومن صالح من قذف على شقص^(٥) أو مال لم يجز، ورد ولا شفعة فيه، بلغ الإمام أم لا؛ لأنه من باب الأخذ على العرض مالا"^(٦).

(١) انظر: الضمان للخفيف ص ٤٥.

(٢) التعويض عن الضرر لمحمد بوساق ص ٣٤-٣٥.

(٣) انظر: الضمان للخفيف ص ٤٥.

(٤) سورة النساء الآية: (٢٩).

(٥) الشقص: النصيب في العين المشتركة. انظر النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٢ /

٤٩٠، ولسان العرب لابن منظور ٧ / ٤٨.

(٦) مواهب الجليل للحطاب ٦ / ٣٠٥.

فالأعراض لها مكانتها الخطيرة عند المسلمين وجعلها محل تعويض مالي أمر تأباه الفطر السليمة^(١).

٦ - أن الضرر النفسي والمعنوي لا يجبره التعويض المالي، ولذلك وضعت له الشريعة الإسلامية ما يناسبه من الحد والتأديب وهذا تعويض كاف، يزيل آثار الضرر، ويشفي غيظ المتضرر، ويزيل العار عنه، ويعيد له اعتبره^(٢).

٧ - أن إقرار التعويض المالي عن الأضرار النفسية، والمعنوية يؤدي إلى الاضطراب، وعدم المساواة بين الناس، فكيف يوفق بين ألم الشريف، وألم الفقير، وألم الصغير، وألم الكبير^(٣).

القول الثاني: جواز التعويض المالي عن الأضرار النفسية والمعنوية^(٤).

ومن أبرز أدلتهم ما يلي:

١ - عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: (لا ضرر ولا ضرار)^(٥).

وجه الاستدلال:

أن الحديث دل على تحريم الضرر بكل أنواعه، ولما كان الضرر النفسي والمعنوي أحد أنواع الضرر المنهي عنه، فإنه يدخل في نطاق التحريم الذي دل عليه هذا الحديث، وإذا كان محرماً كان واجب الضمان كغيره من الأضرار

(١) التعويض عن الضرر لبوساق ص ٣٤.

(٢) التعويض عن الضرر لبوساق ص ٣٥، وانظر الفعل الضار للزرقا ص ١٢٦.

(٣) انظر: الضمان للخفيف ص ٤٦.

(٤) انظر: ضمان العدوان لمحمد سراج ص ٣٤١-٣٧٩، ونظرية الضمان لفيض الله ص ٩٢، ونظرية التعسف في استعمال الحق للدريني ص ٢٩٠، والمسؤولية المدنية والجنائية لشلتوت ص ٣٥.

(٥) سبق تخريجه، انظر ما سبق.

المحرمة التي تعاضدت أدلة الشرع على جواز التعويض عنها، فيكون الحديث دالاً فيما دل عليه على جواز التعويض عن الضرر النفسي والمعنوي^(١).

ويجاب عن الدليل:

بأن الحديث دل على تحريم الضرر وهذا أمر لا خلاف عليه، ولكن الحديث لا دلالة فيه على التعويض المالي عن الضرر النفسي والمعنوي الذي هو محل النزاع فالحديث خارج محل النزاع، بل الحديث فيه دليل على تحريم التعويض المالي عن الأضرار النفسية والمعنوية، حيث إن الحديث نهى عن الضرر والضرار، والتعويض المالي عن الضرر النفسي والمعنوي غير المنضبط هو إضرار بالمعوض. ثم إن الشريعة وضعت الزواجر للمعتدين على أعراض الناس وسمعتهم بحد القذف والتعزير، وعالجت المماثلة بتنفيذ العقد بالحبس، وبيع مال المماطل وغير ذلك من الوسائل^(٢) المغنية عن التعويض المالي عن الضرر النفسي والمعنوي.

٢ - عن أبي بكرة نفي بن الحارث أن النبي ﷺ قال في خطبة حجة الوداع يوم النحر: (فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا)^(٣).

وجه الاستدلال:

أن تحريم العرض في الحديث جاء معطوفاً على تحريم النفس والمال، فدل ذلك على أن للعرض حكمهما، وهو وجوب الضمان، ولما كان التعدي على العرض يغلب عليه جانب الضرر النفسي المعنوي فيكون الحديث دالاً على ضمانه^(٤).

(١) انظر: دعاوى التعويض للمتيهي ٣٥٣/١، والفعل الضار للزرقا ص ١٢٥.

(٢) انظر: تبين الحقائق للزيلعي ١٩٩/٥، وتبصرة الحكام لابن فرحون ٣١٩/٢-٣٢٠، والمهذب للشيرازي ومعه تكملة المجموع ٤٠٢/١٢ والطرق الحكيمة لابن القيم ص ٦٠-٩٣، والفعل الضار للزرقا ص ١٢٥، وصيانة المديونيات لشبير ضمن بحوث فقهية معاصرة ٨٨٦/٢ وما بعدها.

(٣) سبق تخريجه في آخر المطلب الأول من المبحث الرابع.

(٤) انظر: دعاوى التعويض للمتيهي ٣٥٤/١.

ويجاب عنه:

بأنه لا شك في دلالة الحديث على تحريم الاعتداء على الأعراس، لكن لا دلالة فيه على التعويض عن الضرر النفسي، والمعنوي فهو خارج محل النزاع. أما اقتران العرض بالمال والدم فهو لبيان الحرمة لا لمشروعية التعويض المالي، كالاقتران بين الخيل والبغال والحمير في قوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِرِكْبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١) لإباحة الركوب ولا يستدل بها على جواز لحم الحمير لاقترانها هنا بالخيول. ومما يجدر التنبيه عليه هنا: أن دلالة الاقتران - عموماً - ضعيفة، لا يعتمد عليها^(٢).

٣ - ما روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه بعث في خلافته إلى امرأة مُغَبِيَّة^(٣) كان يُدخل عليها، فقالت: يا ويلها مالها ولعمر فبينما هي في الطريق إذ فزعت فضربها الطلق، فألقت ولداً صاح صيحتين ثم مات، فاستشار عمر أصحاب النبي ﷺ فأشار عليه بعضهم أن ليس عليك شيء، إنما أنت وال ومؤدب، وسكت علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فأقبل عليه عمر فقال: ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال: إن كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأ رأيهم، وإن كانوا قالوا في هোক فلم ينصحوا لك، إن ديتك عليك، لأنك أفزعته فألقته، فقال عمر: أقسمت عليك لا تبرح حتى تقسمها على قومك^(٤).

وجه الاستدلال:

أن عمر رضي الله عنه ضمن الجنين الذي سقط بسبب من قبله، ولو

(١) سورة النحل الآية: (٨).

(٢) انظر: أصول السرخسي ٢٧٣/١، وأحكام الفصول للباقي ص ٦٧٤، والأشباه والنظائر للسبكي ١٩٣/٢، والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي ص ٢٧٣، والبحر المحيط للزركشي ٩٩/٦ وشرح الكوكب المنير لابن النجار الفتوح ٢٥٩/٣، وإرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٢٨.

(٣) المغيبة: التي غاب عنها زوجها. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٣٩٩.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في كتاب العقول، باب من أفزعه السلطان، مصنف عبد الرزاق ٩/٤٥٨-٤٥٩. قال ابن حجر: وهذا منقطع بين الحسن وعمر. التلخيص الحبير ٤/٤٢.

بدون قصده، وهو الإفزاع والخوف الذي يعد من قبيل الضرر النفسي المعنوي غير المالي، وضمائه في هذا الأثر يدل على الجواز^(١).

ويجاب عنه:

بأن الضرر في الأثر - وهو سقوط الجنين - ضرر حسي لا معنوي فهو خارج محل النزاع.

٤ - ما روي أن عمر وعثمان - رضي الله عنهما - كانا يعاقبان على الهجاء^(٢).

وجه الاستدلال:

والعقاب على الهجاء يقتضي أن يكون السب والقذف، وغيرهما من الأفعال الضارة، التي تنال من شرف الإنسان واعتباره محل ضمان؛ ولو لم تكن كذلك ما قضى صاحبان جليلان مثل عمر وعثمان رضي الله عنهما بضمانها^(٣).

ويجاب عنه:

بأن الأثر دل على معاقبة المعتدي على شرف الإنسان وعرضه، وهو محل اتفاق، لكن الحديث لا يدل على محل النزاع - وهو التعويض المالي عن الضرر المعنوي - فهو خارج محل النزاع.

٥ - أن قواعد الشرع لا تأبى تقرير التعويض عن الضرر النفسي والمعنوي، ولا يقال: إن التقوم^(٤) يعتمد الإحراز^(٥)، والإحراز يعتمد البقاء، ولا بقاء للأعراض، والضرر المعنوي عرض؛ لأن هذا رأي من لم يقل بتقوم

(١) انظر: دعاوى التعويض للمتيهي ٣٥٦/١.

(٢) أخرجه البيهقي في كتاب الحدود، باب ما جاء في الشتم دون القذف، السنن الكبرى ٢٥٣/٨.

(٣) دعاوى التعويض للمتيهي ٣٥٦/١.

(٤) قَوْمُ السلعة: أي قدرها، وتقويم المتاع: تحديد قيمته. انظر: لسان العرب ٥٠٠/١٢.

(٥) أحرزت الشيء أحرزته إحرازاً إذا حفظته وضممته إليك وصنته من الأخذ، والحرز: ما حيز من موضع أو غيره، أو لجئ إليه. انظر: لسان العرب ٣٣٣/٥.

المنافع، ولكن الأرجح تقومها، ويقاس على المنافع المعنوية المضار المعنوية في التقوم، بجامع أن كلاً منهما عرض لا بقاء له؛ صيانة لأعراض الناس، يؤيد هذا أن الشريعة قد حرمت الإضرار والإيذاء بشتى صورته. وأما أن الشريعة قد شرعت الحد لجريمة القذف وهو ضرر معنوي، فلا يمنع هذا أن يعرض عن الأضرار المعنوية - التي هي دون ذلك - بالمال؛ إزالة للضرر بقدر الإمكان^(١).

وأجيب عنه:

بأن هذا قياس مع الفارق، فالمقيس عليه - وهو المنافع - أموال^(٢) فلا يقاس عليه الضرر المعنوي المجرد عن الضرر المالي.

٦ - استشهدوا ببعض أقوال الفقهاء التي رأوا أنها تؤيد القول بجواز التعويض عن الأضرار المعنوية والنفسية، ومنها: ما يلي:

أ - أن الإمام محمد بن الحسن قال في الجراحات التي تندمل دون أن يبقى لها أثر: إنه: "يجب فيها حكومة عدل بقدر ما لحق المجروح من الألم"^(٣) فهذا تقدير للألم بالمال^(٤).

ب - نقل ابن قدامة: أن قطع حلمتي الثديين عند مالك والثوري توجب ديتهما إن ذهب اللبن، وإلا وجبت حكومة بقدر شينه. أي بقدر العيب الجسدي الذي يصيب المرأة^(٥).

(١) انظر: نظرية التعسف في استعمال الحق للديني ص ٢٩٠، والضرر لموافي ٢ / ١٠٢٤.

(٢) المنافع أموال، هذا قول الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة، انظر حاشية الدسوقي ٣/٤٤٢-٤٤٨، وشرح حدود ابن عرفة للرصاص ٢/٤٦٩، وروضة الطالبين للنووي ٥/١٢، وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ١٩٨، والمغني لابن قدامة ٧/١٧٤، وشرح الزركشي على مختصر الخرقى ٤/١٨٢، وذهب الحنفية في المشهور عنهم إلى أنها ليست أموالاً، انظر بدائع الصنائع للكاساني ٥/١٢، وتبيين الحقائق للزيلعي ٥/٢٣٤، وانظر في الاستدلال والمناقشة وترجيح رأي الجمهور التقييم للخصير ص ١٧٦ وما بعدها.

(٣) المبسوط للسرخسي ٢٦/٨١.

(٤) انظر: الضرر لموافي ٢/١٠٢٤.

(٥) المغني ١٢/١٤٢-١٤٣.

ج - وجاء في مجمع الضمانات: ولو شج رجلاً فالتحمت ولم يبق لها أثر، ونبت الشعر، سقط الأرش عند أبي حنيفة. وقال أبو يوسف: عليه أرش الألم وهو حكومة عدل^(١).

وجه الاستدلال من هذه الآثار:

أن الفقهاء في هذه الآثار قرروا التعويض المالي عن مجرد الألم، وهو ضرر معنوي فليس كل الفقهاء على عدم التعويض المالي عن الضرر المعنوي والنفسي؛ فيكون هذا أصلاً في القول بالتعويض المالي عن الضرر النفسي والمعنوي في غير هذه الصور^(٢).

والجواب عنه:

أما ما نقله ابن قدامة: فلا وجه لإيراده أصلاً؛ لأن الضرر ضرر مادي (جسدي)، وأما ما ذهب إليه أبو يوسف ومحمد: فإن الألم الناتج عن الجرح، والشج ليس ضرراً معنوياً خالصاً، فهذا النوع من الضرر نتج عن فعل مادي وهذا مسوغ للتعويض عنه؛ باعتباره ضرراً مادياً جسدياً قد يؤدي إلى خسارة مالية فهو خارج محل النزاع، ثم إنه قد يعطل عن العمل، بل ويؤدي إلى أجرة الطبيب، وثمان الدواء، فلا يجوز اتخاذه أصلاً للقول بالتعويض المالي عن الضرر المعنوي والنفسي، كيف وهو قول فقيهين فقط^(٣). ومما يؤيد أن التعويض المراد في قول أبي يوسف ليس عن الضرر النفسي والمعنوي: ما جاء في المبسوط في تفسير مراده: (وعن أبي يوسف - رحمه الله - يرجع على الجاني بقدر ما احتاج إليه من ثمن الدواء وأجرة الأطباء حتى اندملت)^(٤).

فالأمثلة الفقهية جميعاً التي استشهدوا بها على التعويض عن الضرر

-
- (١) مجمع الضمانات للبغدادى ص ١٧١، وانظر: حاشية ابن عابدين على الدر المختار ٥/ ٣٧٦ والمبسوط للسرخسي ٨١/ ٢٦.
- (٢) انظر: التعويض عن الضرر لبوساق ص ٣٦، والضرر لموافي ١٠٢٥/ ٢، وضمان العدوان لسراج ص ٣٣٣-٣٤١.
- (٣) انظر: التعويض عن الضرر لبوساق ص ٣٧.
- (٤) المبسوط للسرخسي ٨١/ ٢٦.

المعنوي والنفسي ليست من الضرر المعنوي والنفسي في شيء، فالألم والشين، وفوات الزينة الطبيعية بفقدان الشعر كلها أضرار مادية، لا نزاع في جواز التعويض المالي عنها، ولا تصلح بحال للاحتجاج - شرعاً - على التعويض المالي عن الضرر المعنوي والنفسي^(١).

٧ - أن الواجب في الضرر المعنوي والنفسي: التعزير، وقد ثبتت مشروعية التعزير بالعقوبات المالية^(٢).

وأجيب عنه:

بأن التعزير المالي موضع خلاف^(٣) وعلى التسليم بجوازه، فإنه من باب

-
- (١) الفعل الضار للزرقا ص ١٢٣.
- (٢) انظر: ضمان العدوان لسراج ص ٣٤٢، والضرر لموافي ١٠٢٥/٢ - ١٠٢٦، والتعويض عن الضرر لبوساق ص ٣٧، والتعويض عن الضرر للزحيلي ص ١٢.
- (٣) اختلف العلماء في حكم التعزير بالمال على قولين:
- القول الأول: عدم جوازه وهو قول جماهير العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. انظر: حاشية ابن عابدين ١٧٨/٣، والفتاوى الهندية ١٦٧/٢، وفتح القدير لابن الهمام ٣٤٥/٥، والعناية للبابرتي ٣٤٤/٥ - ٣٤٥، وحاشية سعدي جلبي على فتح القدير ٣٤٥/٥، وحاشية الدسوقي ٣٥٥/٤، وبلغة السالك للصاوي ٢٦٨/٤، والاعتصام للشاطبي ٣٦٠/٢، والسنن الكبرى للبيهقي ٢٧٩/٨، وبذيله الجوهر النقي لابن التركماني ٢٧٩/٨، ونهاية المحتاج للرملي ٢١/٨ - ٢٢، وحاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ٢١/٨ - ٢٢، والمغني لابن قدامة ١٢/٥٢٦، وكشاف القناع للبهوتي ١٢٤/٥، والشرح الكبير لعبد الرحمن بن قدامة ٢٦/٤٦٠، والإنصاف للمرداوي ٢٦/٤٦٤، ونقل الدسوقي والصاوي الإجماع على هذا القول انظر حاشية الدسوقي ٣٥٥/٤، وبلغة السالك ٢٦٨/٤.
- القول الثاني: جواز التعزير بالمال، وقال به بعض الحنفية، وهو مروي عن أبي يوسف. انظر حاشية ابن عابدين ١٨٤/٤، وتبيين الحقائق للزيلعي ٢٠٨/٣، والفتاوى الهندية ١٦٧/٢، وفتح القدير لابن الهمام ٣٤٥/٥، والعناية للبابرتي ٣٤٤/٥ - ٣٤٥، والبنية للعيني ٣٦٩/٦، وبعض المالكية، انظر: تبصرة الحكام لابن فرحون ٢/٢٩٨، وبعض الحنابلة. انظر: كشاف القناع للبهوتي ١٢٥/٦، وهو قول شيخ الإسلام، وابن القيم. انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٠٩/٢٨ وما بعدها، وإعلام الموقعين لابن القيم ٢/٩١، والطرق الحكيمة لابن القيم ص ٢٢٦ - ٢٢٧، وزاد المعاد لابن القيم ٣/١٠٩.

العقوبات الزاجرة، لا من باب التعويض المالي عن الضرر الذي هو من الجوابر، فاستدللكم خارج محل النزاع^(١).

٨ - أنه ليس المقصود بالتعويض مجرد إحلال مال محل مال، بل يدخل في الغرض منه المواساة إن لم تكن المماثلة، ومن أظهر تطبيقات ذلك: الدية، وأرش الجراح، والشجاج^(٢).

وأجيب عنه:

بأن الدية وأرش الجراح تعويض عن ضرر مادي، فاستدللكم خارج محل النزاع^(٣).

٩ - أن القول بعدم التعويض عن الضرر المعنوي والنفسي يفتح الباب على مصراعيه للمعتدين على أعراض الناس وسمعتهم^(٤).

وأجيب عنه:

أن هذه حجة واهية بل موهومة، لأن عدم التعويض المالي عن الضرر المعنوي والنفسي لا يعني أن الشريعة لم تضع العقوبات الرادعة، بل وضعت العقوبة الرادعة المناسبة للأضرار الأدبية والمعنوية

والنفسية والكفيلة بردع الجناة على أعراض الناس وسمعتهم وهي حد القذف والتعزير^(٥).

٣ / ٤ الترجيح ورأي الباحث:

والراجع - والله أعلم - هو القول الأول لقوة أدلته، واعتمادها على ما أقرته الشريعة، وجرت به، وضعف أدلة القول الثاني، وأن معظمها خارج محل النزاع.

(١) انظر: التعويض عن الضرر لبوساق ص ٣٧-٣٨، والضرر لموافي ١٠٢٦/٢.

(٢) انظر: الفعل الضار للزرقا ص ١٢٥.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر: الفعل الضار للزرقا ص ١٢٥.

ولا عبء بأخذ القانون بمبدأ التعويض المالي عن الأضرار المعنوية والنفسية^(١) فالنظرية فيه مادية فردية. أما الشريعة فراعته الفرد والجماعة وراعت الجسد والروح فليس كل شيء يمكن أن يعرض بالمال، ثم إن القول بالتعويض المالي عن الأضرار النفسية والمعنوية يؤدي إلى الإغراق في التعويضات المالية دون ضابط؛ مما يؤدي إلى الاضطراب والوقوع في التعويض وفق الهوى والتشهي دون ضابط ظاهر.

ولا أدل من وقوع القانون الوضعي في التعويضات المضحكة، فالتعويض عن الأثر النفسي الذي يخلفه موت كلب الغني ليس كأثر موت كلب الفقير، وقطع يد الغني ليس كقطع يد الفقير في القانون الإنجليزي؛ بناء على أن التعويض يقاس على أساس معدلات الكسب السابقة على الإصابة وما كان يستطيع المتضرر كسبه لنفسه، ولأفراد أسرته لو لم تقع هذه الإصابة^(٢). يقول الدكتور مصطفى الزرقا في ترجيحه عدم التعويض المالي عن الأضرار المعنوية والأدبية: "وخلاصة القول أننا لا نرى مبرراً استصلاحاً لمعالجة الإضرار الأدبي بالتعويض المالي، مادامت الشريعة قد فتحت مجالاً واسعاً لقمعه بالزواج التعزيرية، ولم نر في الاستدلال عليه من الشريعة حجة مقنعة على تبدل في أنماط الحياة المعاصرة يجعل الاستمرار في قمعه تعزيراً غير ذي جدوى، بل الأمر بالعكس، فإن قبول مبدأ التعويض المالي عن الأضرار الأدبية له محذور واضح، هو أن مقدار التعويض اعتباري محض لا ينضبط بضابط. بينما يظهر في أحكام الشريعة الحرص على التكافؤ الموضوعي بين الضرر والتعويض، وهذا متعذر هنا وكثيراً ما نسمع - فندش في أخبار الدعاوى والأقضية الأجنبية - أرقاماً بالملايين لقاء مزاعم أضرار أدبية في منتهى التفاهة!!^(٣) وسبق الحديث عن أن القانونيين خلطوا بين الضرر الجسدي وبين الضرر المعنوي والنفسي، وهذا من الأدلة الظاهرة على قصور العقل

(١) انظر: الوسيط للسنةوري ٨٦٨/١، والضرر لموافي ١٠٢٨/٢، والوافي لمرقس ٢/

١٥٨، والحق في التعويض للحمادي ص ١٧٤-٢٢٢.

(٢) انظر: ضمان العدوان لسراج ص ٣٣١.

(٣) الفعل الضار للزرقا ص ١٢٤.

البشري عن وضع قانون يصلحه؛ لجهله بنفسه فضلاً عن غيره، فلا بديل عن شريعة الله الخالق سبحانه وتعالى الذي هو أعلم بما يصلح المخلوق؛ لأنه خالقه ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِیَّةِ یَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ یُوقِنُونَ﴾^(١).

الخاتمة

١ / ٥ أهم النتائج:

توصلت في هذا البحث إلى نتائج منها:

- ١ - معنى الضرر لغة يطلق على معان كثيرة أقربها للمعنى المراد: النقص في الشيء، والنقص في الأموال والأنفس.
- ٢ - عرف الضرر اصطلاحاً بتعريفات كثيرة منها: (كل نقص يلحق الشخص سواء أكان في مال متقوم محترم، أو جسم معصوم، أو عرض مصون).
- ٣ - ينقسم الضرر إلى قسمين:
 - * الضرر المادي الحسي وهو قسمان:
 - أ - الضرر البدني.
 - ب - الضرر المالي.
 - * الضرر الأدبي، والمعنوي.
- ٤ - الضرر النفسي من أهم عناصر الضرر المعنوي والأدبي في القانون.
- ٥ - معنى الضرر النفسي هو: ما يصيب قلب المرء من ألم، أو حزن، أو هم نتيجة الاعتداء عليه^(٢)، أو على قريب له بقول، أو فعل، أو كتابة، أو نتيجة الإخلال بعقد، أو التزام إذا كان ذلك بغير وجه حق.
- ٦ - ينقسم الضرر النفسي إلى أقسام كثيرة تختلف باختلاف الاعتبار المراعى.

(١) سورة المائدة الآية (٥٠).

(٢) يشمل الاعتداء عليه الاعتداء على جسده، أو ماله، أو عرضه، أو شرفه، أو حق من حقوقه، أو غير ذلك من أوجه الاعتداء.

٧ - من أمثلة الضرر النفسي: إذا دخلت دواب في حقل رجل فأتلفته، فأدى ذلك إلى ألم نفسي في قلب صاحب الحقل.

٨ - علاقة الضرر النفسي بالضرر الأدبي والمعنوي هي علاقة الجزء بالكل فالقانونيون جعلوا الضرر النفسي وهو الذي يصيب العاطفة والشعور من ضمن الضرر الأدبي والمعنوي، حيث إن الضرر الأدبي والمعنوي يشمل في القانون - بالإضافة إلى الضرر النفسي - بعض الأضرار الجسدية والمعنوية التي لا تؤدي إلى خسارة مالية.

٩ - معنى التعويض لغة: من العوض وهو البديل، أو الخلف. واصطلاحاً: هو المال الذي يحكم به على من أوقع ضرراً على غيره في جسد، أو مال، أو شعور، أو عاطفة، أو شرف.

١٠ - تختلف أنواع التعويض باختلاف الاعتبار المرعى، ومن ذلك: تقسيمه باعتبار نوع الضرر الموجب للتعويض، حيث ينقسم التعويض إلى مائلي: التعويض عن الضرر الجسدي، والتعويض عن الضرر المالي، والتعويض عن الضرر الأدبي والمعنوي ومنه الضرر النفسي.

١١ - التعويض مرتبط - وجوداً وعدماً - بوقوع الضرر، فلا يكفي وقوع الخطأ من المدعى عليه، بل لابد لاستحقاق التعويض من وقوع الضرر على المدعي.

١٢ - قد يتحمل غير المتسبب التعويض عن الضرر كما في حالات التأمين حيث يتحمل المؤمن في بعض حالات التأمين التعويض عن الضرر الذي أحدثه المؤمن له، بل وليس له الحق في الرجوع عليه، ومن الأمثلة كذلك: حالات الضمان الاجتماعي، وحوادث العمل.

١٣ - الأصل في التعويض في القانون: أن يساوي الضرر، لكنه قد يزيد وينقص كما في حالات الضمان الاجتماعي والتأمين.

١٤ - القانون الروماني عرف التعويض المالي عن الضرر النفسي في آخر عهده.

١٥- ورث القانون الفرنسي القديم عن القانون الروماني القول بالتعويض المالي عن الضرر النفسي في المسؤولية التقصيرية دون المسؤولية العقدية.

١٦- ذهب القوانين الوضعية الحديثة - في الجملة - إلى إقرار التعويض المالي عن الضرر النفسي، ولكن رغم اتجاه أكثر القوانين الوضعية الحديثة إلى معالجة وإزالة الضرر النفسي بالتعويض المالي، فإن الخلاف وقع بين القانونيين في بداية الأمر في حكم التعويض المالي، وأظهر مثال على الخلاف ما وقع بين رجال القانون الفرنسي حيث اختلفوا في التعويض عن الضرر النفسي على ثلاثة أقوال، ثم استقر الأمر أخيراً على القول بالتعويض.

١٧- أقر القانونيون بصعوبة تقدير التعويض عن الضرر النفسي، لكن هذه الصعوبة لم تمنعهم من إقرار التعويض، حيث جعلوا التقدير للوسائل الطارئة للضرر النفسي لا للضرر النفسي بعينه، فإذا كان الحزن يذهب الرحلات - مثلاً - يقدرون ثمن الرحلة ويدفعون ثمنها للمتضرر.

١٨- ضابط التعويض في الشريعة: أنه يغطي الضرر الواقع فعلاً، فلا يعطى التعويض لمن لا يستحقه شرعاً، ولا يجوز زيادته، ولا نقصانه عن الضرر الواقع فعلاً؛ لأن هذا من أكل أموال الناس بالباطل

١٩- لم يختلف علماء الفقه الإسلامي في جواز التعويض المالي عن الأضرار المالية والبدنية.

٢٠- الذي جرى عليه العلماء في الفقه الإسلامي سابقاً: أنه لا تعويض مالي عن الأضرار النفسية.

٢١- اختلف الباحثون المعاصرون في الفقه الإسلامي حول حكم التعويض المالي عن الضرر النفسي على قولين: الجواز، وعدمه، والراجح عدم جوازه.

٢٢- أن الشريعة وضعت لكل ضرر ما يناسبه من التعويض. فالضرر المالي - مثلاً - جعلت له الشريعة التعويض المالي. والضرر النفسي، والمعنوي وضعت له الشريعة التعويض المناسب المنضبط الذي ليس فيه إجحاف بالآخرين وهو تعويض غير مالي، فالقذف بالزنا - مثلاً -

له الحد، والقذف بغير الزنا له التعزير الذي يرد الاعتبار للمقذوف، ويشف صدره، ويزيل ألمه. كذلك الإخلال بالالتزام دون سبب شرعي الذي لم يترتب عليه ضرر مالي يجبر المماطل بأداء التزامه ولو بالحبس، والمنع من السفر، ونحو ذلك. وفي هذا تعويض معنوي، ونفسي عادل عن الضرر المعنوي والنفسي، وهذا ما ثبت رجحانه أثناء المناقشة، فلا يصار إلى التعويض المالي عن الضرر النفسي، والمعنوي مع ما فيه من الاضطراب والخلل.

٢/٥ التوصيات:

أوصي العلماء وطلاب العلم، والأمة عموماً بما يلي:

- ١ - الاهتمام بتحرير المسائل الفقهية؛ ليستبين الحكم، وعدم الركون إلى المستفيض والمشتهر.
 - ٢ - عدم التأثير بالنظرة المادية الطاغية في هذا العصر.
 - ٣ - عدم الاغترار برأي القانون الوضعي، بل الواجب الرجوع إلى النصوص الشرعية، والاجتهاد في ضوئها.
 - ٤ - الحكم بما أنزل الله، والتحاكم إليه، والحذر الحذر من تشريع الأحكام المخالفة لما أنزل الله، أو الحكم بغير ما أنزل الله، أو التحاكم إلى غير شرع الله. فإن من نصب نفسه مشرعاً، فقد نازع الله في ربوبيته، ومن حكم أو تحاكم إلى غير شرع الله فقد نازع الله في ألوهيته. قال تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرِنِّي أَخَصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرِنِّي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا﴾ [سورة يوسف، الآية: ٤٠].
- أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعلنا من عباده الصالحين المصلحين، وأن يمكن للمسلمين في الأر ، إنه سميع مجيب.
- وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً

المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط الأولى ١٤٠٧هـ.
- ٣ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي مطبوع مع الشرح الكبير لعبد الرحمن بن قدامة، تحقيق: عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٤ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الثانية، ١٤٠٦هـ.
- ٥ - تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي مطبوع مع فتح العلي المالك، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ٦ - التعويض عن الضرر للدكتور وهبة الزحيلي، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، السعودية، العدد الأول، ١٣٩٨هـ.
- ٧ - التعويض عن الضرر في الفقه الإسلامي للدكتور محمد بن المدني بوساق، دار إشبيلية، الرياض، السعودية، ط الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٨ - التعويض عن الضرر المعنوي في المسؤولية المدنية-دراسة مقارنة- للدكتور مقدم السعيد، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٩٨٥.
- ٩ - التعويض عن الضرر الأدبي الناشئ عن المسؤولية التقصيرية للدكتور أمجد محمد منصور، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد ٣٩، محرم ١٤٢٦هـ.

١٠- التعويض عن الضرر المعنوي - دراسة فقهية مقارنة بالقانون-للدكتور خالد عبد الله الشعيب،مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، القاهرة، مصر، العدد الرابع والعشرون.

١١- تعويض الضرر في المسؤولية المدنية - دراسة تحليلية تأصيلية لتقدير التعويض - للدكتور إبراهيم الدسوقي أبو الليل، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤١٦هـ.

١٢- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الباز، مكة المكرمة، السعودية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٤١٢هـ.

١٣- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، دت.

١٤- الجامع الصحيح للإمام محمد بن إسماعيل البخاري مطبوع مع شرحه فتح الباري، حقق أصول الطبعة وأجازها الشيخ عبد العزيز بن باز، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، السعودية، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٤١٤هـ.

١٥- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، مطبوع مع شرحه تحفة الأحوزي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٤١٠هـ.

١٦- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ.

١٧- حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لمحمد أمين الشهير بابن عابدين (حاشية ابن عابدين) دار إحياء التراث العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دت.

- ١٨- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة شمس الدين محمد بن أحمد ابن عرفة الدسوقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دت.
- ١٩- الحق في الخصوصية - دراسة مقارنة - للدكتور حسام الدين كامل الاهوني، دار النهضة العربية، ١٩٧٨.
- ٢٠- الحق في التعويض عن الضرر الأدبي للدكتور ياسين محمد يحيى، دار النهضة العربية، ١٩٩١.
- ٢١- الحق في التعويض ومدى انتقاله إلى الخلف العام في إطار الفقه والقانون والقضاء المقارن لأحمد حسن الحمادي، مطبعة دار الثقافة، الدوحة، قطر، ١٩٩٥م.
- ٢٢- الخرشي على خليل - شرح الخرشي على مختصر خليل - لأبي عبد الله محمد الخرشي، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، ط الثانية، ١٣١٧هـ.
- ٢٣- دروس في نظرية الالتزام - مصادر الالتزام - للدكتور محمد لبيب شنب، ط ١٩٧٦.
- ٢٤- دعاوى التعويض الناشئة عن المسئوليتين التقصيرية والعقدية وتطبيقاتها في الفقه والقضاء الإداري لعبد العزيز بن محمد المتيهي، رسالة دكتوراه، المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، ١٤٢٤هـ.
- ٢٥- روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا ط الثانية، ١٤٠٥هـ.
- ٢٦- سنن ابن ماجه للحافظ محمد بن يزيد القزويني، صححه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، دت.
- ٢٧- سنن أبي داود للإمام الحافظ سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني،

- تعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار الحديث، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٣٨٨هـ.
- ٢٨- سنن الدار قطني للإمام علي بن عمر الدار قطني، عالم الكتب، بيروت، لبنان، مكتبة المتنبي، القاهرة، مصر، د.ت.
- ٢٩- السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ.
- ٣٠- صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج القشيري، مطبوع مع شرحه للنووي، دار الريان، القاهرة، مصر، ط الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٣١- صيانة المديونيات ومعالجتها من التعثر في الفقه الإسلامي للدكتور محمد بن عثمان شبير، ضمن بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، دار النفائس، عمان، الأردن، ط الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٣٢- الضرر الأدبي-دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون - للدكتور عبد الله مبروك النجار، دار المريخ، الرياض، السعودية، ١٤١٥هـ.
- ٣٣- الضرر الأدبي وانتقال الحق في التعويض عنه - دراسة مقارنة - للدكتور ناصر جميل الشمايلة، دار الإسرائ، عمان، الأردن، ط الأولى، ٢٠٠٥.
- ٣٤- الضرر في الفقه الإسلامي للدكتور أحمد موافي، دار ابن عفان، الخبر، السعودية، ط الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٣٥- ضمان العدوان في الفقه الإسلامي للدكتور محمد أحمد سراج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٣٦- الضمان في الفقه الإسلامي للشيخ علي الخفيف، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠م.
- ٣٧- ضمان المتلفات في الفقه الإسلامي للدكتور سليمان محمد أحمد، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ط الأولى، ١٤٠٥هـ.

- ٣٨- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن قيم الجوزية، تحقيق: سيد عمران، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط الأولى ١٤٢٣هـ.
- ٣٩- فتح القدير على الهداية لكمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفي، المكتبة التجارية، مكة، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت.
- ٤٠- الفعل الضار والضمان فيه للشيخ مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم، دمشق، داره العلوم، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٤١- في النظرية العامة للالتزام للدكتور إسماعيل غانم، مكتبة عبد الله وهبة، ١٩٦٧.
- ٤٢- القاموس المحيط للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط الثانية، ١٤١٣هـ.
- ٤٣- الكامل في شرح القانون المدني، لموريس نخله، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.
- ٤٤- كشف القناع عن متن الإقناع للشيخ منصور البهوتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د. ط، د.ت.
- ٤٥- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٤٦- المبسوط لشمس الدين السرخسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٤٧- مجمع الضمانات في مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان للعلامة أبي محمد بن غانم بن محمد البغدادي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٤٨- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمد، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ.

- ٤٩- المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي لمصطفى أحمد الزرقا، دار القلم، دمشق، سوريا، ط الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٥٠- المسؤولية المدنية والجناية في الشريعة الإسلامية، للشيخ محمد شلتوت، مكتب شيخ الجامع الأزهر للشؤون العامة، القاهرة، مصر.
- ٥١- مشكلات المسؤولية المدنية لمحمود جمال الدين زكي، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٨٧م.
- ٥٢- مصادر الالتزام - دراسة في القانون اللبناني والقانون المصري - للدكتور عبد المنعم فرج الصده، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٩.
- ٥٣- مصادر الالتزام في القانون المدني الأردني - دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي - د. أنور سلطان، منشورات الجامعة الأردنية، ط الأولى، ١٩٨٧.
- ٥٤- المعاملات الشرعية المالية لأحمد إبراهيم بك، دار الأنصار، القاهرة، مصر، د.ت.
- ٥٥- المغني لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، تحقيق: د. عبد الله التركي ود. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط الثانية، ١٤١٢هـ.
- ٥٦- الملتزم بتعويض الضرر الناجم عن حوادث السيارات للدكتور إبراهيم الدسوقي أبو الليل، الكويت، ١٩٨٤.
- ٥٧- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المعروف بالحطاب، مكتبة النجاح، طرابلس، ليبيا، د. ط، د.ت.
- ٥٨- موجز أصول الالتزامات د. سليمان مرقس، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، مصر، ١٩٦١.
- ٥٩- المؤيدات الشرعية لحمل المدين المماطل على الوفاء للدكتور نزيه حماد،

- ضمن دراسات في أصول المداينات، مكتبة الصديق، الطائف، السعودية، ط الأولى، ١٤١١هـ.
- ٦٠- نظرية التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي للدكتور فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط الرابعة، ١٤٠٨هـ.
- ٦١- نظرية الضمان في الفقه الإسلامي للدكتور محمد فوزي فيض الله، مكتبة دار التراث، الكويت، ط الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٦٢- نظرية الضمان للدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط الأولى، ١٣٨٩هـ.
- ٦٣- النظرية العامة للالتزام للدكتور جميل الشرقاوي، دار النهضة العربية، ١٩٨١.
- ٦٤- النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود الصناجي، دار الفكر، بيروت، لبنان، دت.
- ٦٥- الوافي في شرح القانون المدني للدكتور سليمان مرقس، ط ١٩٨٨.
- ٦٦- الوسيط في شرح القانون المدني الجديد لعبد الرزاق أحمد السنهوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٦٤م.